

قائمة المحتويات

٦	الجزء الأول: بيان المسؤولية
٧	الجزء الثاني: التعاريف
٨	الجزء الثالث: ملخص نشرة الإكتتاب
١٢	الجزء الرابع: الشركة العربية الدولية للخدمات اللوجستية - تحت التأسيس
١٦	الجزء الخامس: قطاع الخدمات اللوجستية
٢٥	الجزء السادس: البيانات المالية والتوقعات والإفتراضات
٢٧	الجزء السابع: محاذير الاستثمار
٣٠	الجزء الثامن: حقوق الأسهم وسياسة توزيع الأرباح
٣٤	الجزء التاسع: تفاصيل وإجراءات الإكتتاب
٤٠	عقد التأسيس
٤٤	النظام الأساسي

بسم الله الرحمن الرحيم

الشركة العربية الدولية للخدمات اللوجستية (شركة مساهمة عامة - تحت التأسيس)

نشرة الإكتتاب العام لطرح أسهم في دولة الإمارات العربية المتحدة

الأسهم المطروحة للإكتتاب مقدارها خمسمائة وخمسون مليون (٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم بقيمة اسمية قدرها (١) درهم إماراتي للسهم الواحد مضافاً إليها فلسان (٢) مصاريف إصدار عن كل سهم.

لقد قام المؤسسون المبينة أسماؤهم أدناه بالإكتتاب بما نسبته خمسة وأربعين في المائة (٤٥%) من أسهم الشركة المطروحة للإكتتاب أو ما يعادل أربعمائة وخمسون مليون (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم بقيمة اسمية قدرها (١) درهم إماراتي للسهم الواحد مضافاً إليها فلسان (٢) مصاريف إصدار عن كل سهم.

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية والقرارات المنفذة له ، تمت الموافقة على هذه النشرة وعلى الملحق المرفق بها من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط بدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد أصدرت دائرة التنمية الاقتصادية لإمارة دبي بتاريخ ٢٠٠٥/١/٢ القرار الإداري رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥ بالموافقة على تأسيس الشركة، وذلك بعد استيفاء جميع الإجراءات القانونية اللازمة لتأسيس الشركة والمطبقة في إمارة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

لا يحق لأي شخص تسليم نسخة من هذه النشرة و/أو نموذج طلب الإكتتاب في أي دولة غير دولة الإمارات العربية المتحدة أن يعتبر ذلك بمثابة عرض أو دعوة للإكتتاب بالأسهم، ولا يجوز له بأي حال من الأحوال استخدام هذه النشرة أو ذلك النموذج ما لم يتم تقديم دعوة أو عرض إليه بصورة قانونية وبشرط ألا يكون خاضعاً لأي من متطلبات التسجيل أو الالتزامات أو المتطلبات القانونية أو التنظيمية الأخرى السارية في البلد المعني. ويعد أي شخص خارج دولة الإمارات العربية المتحدة قد تسليم نسخة من هذه النشرة و/أو نموذج طلب الإكتتاب ويرغب في تقديمه مسؤولاً بصورة تامة عن مراعاة القوانين واللوائح المتعلقة بالاستثمار في ذلك البلد. ويكون الإكتتاب بالأسهم خاضعاً لأحكام القانون الاتحادي للشركات التجارية والإجراءات الواردة في هذه النشرة. كما أن هذه الأسهم غير معروضة ولا يجوز عرضها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية أو لحساب أو مصلحة أي شخص أمريكي كما ينص عليه قانون الأوراق المالية الأمريكية لعام ١٩٣٣. كما أن هذه الأسهم غير معروضة ولا يجوز عرضها في المملكة المتحدة إذا استوجب ذلك تسجيل نشرة الإكتتاب بحسب قانون عروض الإكتتاب للأوراق المالية في المملكة المتحدة لعام ١٩٩٥. وعلى الأشخاص الذين يستحوذون على نسخة من نشرة الإكتتاب هذه التقيد بهذه القوانين. ويحتفظ المؤسسون بحق رفض أي طلب اكتتاب لا يتفق مع تلك الإجراءات.

سيكون الإكتتاب في أسهم الشركة مفتوحاً أمام مواطني وغير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة من الأشخاص الطبيعيين أو الهيئات أو المؤسسات الاعتبارية أو الشركات أو المؤسسات أو الهيئات العامة للحكومة الاتحادية أو إمارات الدولة. ويحظر الإكتتاب للأفراد الذين تقل أعمارهم عن (٢١) عاماً إما مباشرة أو عن طريق وليهم أو وصيهم أو ممثلهم الشرعي.

قائمة المؤسسين

م	الاسم	عدد الأسهم	مبلغ المساهمة (درهم)	نسبة المساهمة
١	ليفنت لوجيستيكس هولدينجز	٩٩,٠٠٠,٠٠٠	٩٩,٠٠٠,٠٠٠	٩٠,٩٠%
٢	المستثمر الوطني (ش.م.خ.)	٤١,٠٠٠,٠٠٠	٤١,٠٠٠,٠٠٠	٤,١٠%
٣	إيه أي إل هولدينجز المحدودة	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠%
٤	بريد الإمارات	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٢٠%
٥	لوجيستيكس الإمارات جروب ليمتد (ذ.م.م)	٣١,٥٠٠,٠٠٠	٣١,٥٠٠,٠٠٠	٣,١٥%
٦	بنك الصادرات و التمويل	٢٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٦,٠٠٠,٠٠٠	٢,٦٠%
٧	إميرتيس أوبورتشونلتيز ٢ المحدودة	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٠%
٨	كرسنت إنفستمننتس	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٠%
٩	بنك أوأل	٦,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٠,٦٠%
١٠	إميرتيس أوبورتشونلتيز ١ المحدودة	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٠,٥٠%
١١	بيت الاستثمار العالمي	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٠,٥٠%
١٢	مؤسسة فالديفينا فاينانشيال	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٠,٥٠%
١٣	مكشرف للخدمات المحدودة	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٠,٥٠%
١٤	سعد للتجارة والمقاولات	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٠,٤٠%
١٥	شركة أبو ظبي للاستثمار	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٠,٤٠%
١٦	الرؤية لخدمات الاستثمار	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٠,٣٠%
١٧	الإمارات للتأمين (ش.م.ع.)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٠,٢٠%
١٨	البيطين للاستثمار (ذ.م.م.)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٠,٢٠%
١٩	بيان للاستثمار	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٠,٢٠%
٢٠	دار التمويل	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٠,٢٠%
٢١	شركة الإمارات الدولية للاستثمار (ذ.م.م.)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٠,٢٠%
٢٢	شركة الوثبة الوطنية للتأمين (ش.م.ع.)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٠,٢٠%
٢٣	شركة جيبيكا المحدودة	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٠,٢٠%
٢٤	شركة علي وأولاده (ذ.م.م.)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٠,٢٠%
٢٥	شركة مسقط أوفرسيز (ش.م.م.)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٠,٢٠%
٢٦	مجمع الشارقة ميغا مول	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٠,٢٠%
٢٧	مجموعة الإمارات للاستثمار	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٠,٢٠%

م	الاسم	عدد الأسهم	مبلغ المساهمة (درهم)	نسبة المساهمة
٢٨	مركز الخليج الوطني للتطوير	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٢٩	مصرف أبو ظبي الإسلامي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٣٠	موارد الخليج	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٣١	الشيخ / حامد أحمد آل حامد	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٣٢	الشيخ / سلطان صقر سلطان القاسمي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٣٣	الشيخ / طارق فيصل خالد القاسمي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٣٤	الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٣٥	الشيخة / شيخة بنت سرور بن محمد آل نهيان	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٣٦	السيد / أحمد بطي أحمد المهيري	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٣٧	السيد / أحمد خلف أحمد العتيبة	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٣٨	السيد / أحمد سعيد البادي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٣٩	السيد / أمجد محمد يسري محمود الدويك	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٤٠	السيد / أنيس عبد الله محمد الجلاف	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٤١	السيد / إسماعيل عبد الواحد عبد الرحيم السعيد	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٤٢	السيد / حسين جاسم النويس	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٤٣	السيد / راشد حميد علي المزروعى	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٤٤	السيد / راشد درويش أحمد الكتبي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٤٥	السيد / رياض كمال	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٤٦	السيد / سعيد بن عمير	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٤٧	السيد / عايض بن ثواب بن منيع الله الجعيد	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٤٨	السيد / عبد الله محمد المزروعى	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٤٩	السيد / عبد الله ناصر أحمد عبد الله حويليل المنصوري	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٥٠	السيد / عبيد خليفة جابر المري	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٥١	السيد / علي حمد علي حمد لخريم الزعابي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٥٢	السيد / عمر زياد جعفر العسكري	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٥٣	السيد / فارس سهيل اليبهوني الظاهري	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٥٤	السيد / فهد الراجحي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٥٥	السيد / ماجد سيف الغرير	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪
٥٦	السيد / محمد سعيد أحمد القاسمي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠٪



م	الاسم	عدد الأسهم	مبلغ المساهمة (درهم)	نسبة المساهمة
٥٧	السيد / محمد قرقاوي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٥٨	السيد / ناصر عبد الله ناصر حويليل المنصوري	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٥٩	السيد / هلال سعيد سالم سعيد خلفان المري	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٦٠	السيدة / أريج محمد يسري محمود الدويك	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٦١	إيه سي لوجيستكس هولدينجز ليمتد	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠%
٦٢	شركة أبو ظبي الوطنية للمواد الغذائية	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠%
٦٣	لوجيستيكس أوفرسيس جروب ليمتد	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠%
٦٤	مؤسسة الإمارات العامة للنقل والخدمات	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠%
٦٥	السيد / محمد علي رضا علي الهاشمي	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠%
٦٦	السيد / منصور بن عبد الله بن عبد العزيز العثيمين	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٥,٠%
	المجموع	٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٥,٠%

يتعهد المؤسسون باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإكمال تأسيس الشركة. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، قام المؤسسون بانتخاب "لجنة تأسيس" من بينهم لتتولى القيام بإجراءات التأسيس لدى الجهات المختصة.

لجنة التأسيس

١. السيد / عبد الله محمد المزروعى
رئيس لجنة المؤسسين

٢. السيد / هلال سعيد سالم سعيد خلفان المري
نائب الرئيس

٣. السيد / ماجد سيف الغرير
عضو

مجلس الإدارة الأول

وقد اختار المؤسسون مجلس الإدارة الأول للشركة من الأشخاص التالية أسماؤهم:

١. السيد / عبد الله محمد المزروعى

٢. السيد / ماجد سيف الغرير

٣. الشيخ / طارق فيصل خالد القاسمي

٤. السيد / أحمد سعيد البيادي

٥. السيد / هلال سعيد سالم سعيد خلفان المري

٦. السيد / عايض بن ثواب بن منيع الله الجعيد

٧. شركة المستثمر الوطني ويمثلها السيد/كريم الصلح

٨. شركة إيه أي إل هولدينج المحدودة ويمثلها السيد/إياد دوجي

الجزء الأول: بيان المسؤولية

تهدف هذه النشرة إلى تقديم المعلومات الضرورية التي من شأنها أن تساعد المستثمرين في التوصل إلى قرار للإكتتاب بالأسهم المعروضة طبقاً للبنود والشروط الموضحة أدناه وفي عقد تأسيس الشركة وفي نظامها الأساسي المرفقين مع هذه النشرة. وفيما يتعلق بأي معلومات بخصوص الشركة وشروط الإكتتاب في أسهمها، يتعين على المستثمرين المحتملين مراجعة البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة والملحقين المرفقين بها فقط.

كما يتعين على المتلقين لهذه النشرة استشارة والإعتماد على النصيحة المهنية من جانب مستشاريهم الماليين و القانونيين والضريبيين بشأن مثل هذه الإصدارات والقيام بعمليات الفحص والتدقيق التي يعتبرونها ضرورية لإتخاذ القرارات المناسبة بشأن تملك الأسهم المعروضة من قبل الشركة أو التصرف بها بدون الإعتماد على ما يرد في نشرة الإكتتاب هذه.

ويؤكد المؤسسون، أنه عند تاريخ إصدار هذه النشرة، وإلى الحد المتوفر طبقاً لمعرفتهم واعتقادهم وبعد قيامهم بالاستفسارات المعقولة وبذل الجهود اللازمة، فإن المعلومات الموضحة في هذه النشرة مطابقة للحقائق المتاحة في كافة جوانبها الجوهرية، وأنه لم يتم حذف أي شئ منها من شأنه التأثير على صحة نقل المعلومات المتعلقة بأي من جوانبها.

تم تقديم التوقعات المالية المنصوص عليها في هذه النشرة من قبل مؤسسي الشركة، غير أنه لا ينبغي للمستثمرين تفسير هذه المعلومات المالية بمثابة وعد بالإنجاز، ولا يستطيع المؤسسون ضمان نجاح الشركة. ويتعين على كل مستثمر محتمل أن يقيم بدقة أي مخاطر مرتبطة بالاستثمار في الشركة والتي ورد شرحها بصورة أكثر تفصيلاً في الجزء السابع من هذه النشرة تحت عنوان زمحاذير الاستثمار.

في هذه النشرة، يرجى الانتباه إلى أن الغرض من استخدام مفردات مثل: "توقع"، "نترب"، "نتبأ"، "الاحتمال المستقبلي"، "المستهدف"، "الهدف"، "الخطة"، "الغاية"، "السعي" وغيرها من العبارات الأخرى المشابهة، إنما هو التصريح عن أوضاع مستقبلية. وفي حين أن مثل هذه التصريحات تمثل الرأي الحالي للمؤسسين حول ما يمكن أن يحمله المستقبل معه، يود المؤسسون تنبيه القراء إلى أن النتائج المستقبلية الفعلية قد تختلف مادياً عن التوقعات المستقبلية وذلك بسبب العديد من العوامل الهامة التي يصعب التنبؤ بها والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج فعلية تختلف بصورة ملموسة عن العوائد المتوقعة حالياً.

وتشمل هذه العوامل، من بين أمور أخرى، ما يلي: التغيرات في الأوضاع الاقتصادية أو في أسعار صرف العملات أو الاستقرار السياسي، توقف العمل، مدى قبول السوق للمنتجات والخدمات الجديدة للشركة، التغيرات الهامة في البيئة التنافسية، التغيرات في القوانين والنظم والنسب الضريبية، وقدرة الشركة على إبقاء التكاليف والنفقات الاستثمارية في حدود التقديرات المتوقعة وقدرة الشركة على جذب وتحفيز طاقم إداري متمرس ليساعدها على تحقيق النتائج المتوقعة.

يتعين على المستثمرين المحتملين التحقق من أنهم قد درسوا هذه النشرة مع عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة العربية الدولية للخدمات اللوجستية (شركة مساهمة عامة) قبل الإكتتاب في الأسهم ويعتبر اكتتابهم قبولاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي المرفقين بهذه النشرة.

الجزء الثاني: التعاريف

الأسهم	أسهم في رأس مال الشركة بواقع درهم (١) واحد كقيمة اسمية لكل سهم.
مصاريف الإصدار	فلسان عن كل سهم.
إصدار الأسهم	إصدار الأسهم بحد أقصى وقدره مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم وهو الإصدار الذي يتم وفقاً للشروط المنصوص عليها في نشرة الإكتتاب.
سعر الإصدار	السعر المطلوب لكل سهم مطروح وهو (١) درهم إماراتي.
الإكتتاب	اكتتاب عام بحد أقصى وقدره خمسمائة وخمسون مليون (٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم يطرحها المؤسسون بموجب هذه النشرة.
طلب الإكتتاب	النموذج المخصص للإكتتاب في أسهم الشركة وفقاً للشروط والإجراءات المحددة في هذه النشرة وهو الطلب المتوفر لدى بنوك الإكتتاب.
نشرة الإكتتاب	نشرة الإكتتاب هذه الخاصة بطرح أسهم الشركة للإكتتاب، والصادرة في مارس ٢٠٠٥.
مدة الإكتتاب	عشرة أيام اعتباراً من الخميس ٢٠٠٥/٣/٣ إلى السبت ٢٠٠٥/٣/١٢.
الحكومة	حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
الوزارة	وزارة الاقتصاد والتخطيط في دولة الإمارات العربية المتحدة.
السلطة المختصة	دائرة التنمية الاقتصادية في إمارة دبي.
السجل التجاري	السجل التجاري للشركات المساهمة لدى دائرة التنمية الاقتصادية في إمارة دبي.
قانون الشركات التجارية	القانون الإتحادي رقم (٨) لعام ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية وتعديلاته وأنظمته النافذة.
الشركة	الشركة العربية الدولية للخدمات اللوجستية - (شركة مساهمة عامة) قيد التأسيس.
المؤسسون	المؤسسون المدرجة أسماؤهم في مطلع هذه النشرة.
لجنة التأسيس	اللجنة التي عينها المؤسسون للقيام نيابة عنهم بإجراءات تأسيس الشركة، والتي أدرجت أسماء أعضائها في بداية هذه النشرة.
مجلس الإدارة	أعضاء مجلس إدارة الشركة.
المساهمون	حاملو الأسهم بصفتهم مالكين لأسهم الشركة.
عقد التأسيس	عقد تأسيس الشركة الذي تم التوقيع عليه من قبل المؤسسين.
النظام الأساسي	نظام الشركة الأساسي كما تبناه المؤسسون.
السنة المالية	السنة المالية للشركة كما هي محددة في النظام الأساسي للشركة.
درهم / دراهم	دراهم دولة الإمارات العربية المتحدة وهي العملة الرسمية للدولة.
فلس / فلوس	فلوس دولة الإمارات العربية المتحدة.
الدولار	عملة الولايات المتحدة الأمريكية.
غير المواطن	أي شخص من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة أو أي شخص اعتباري لا يتمتع بجنسية دولة الإمارات العربية المتحدة.
مواطن دولة الإمارات	أي شخص طبيعي أو هيئة أو مؤسسة أو شركة أو أي شخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة الإمارات العربية المتحدة ولا يشمل هذا التعريف الشركات المؤسسة و المسجلة في المناطق الحرة في الدولة.
بنوك الإكتتاب	بنك أبو ظبي التجاري، مصرف أبو ظبي الإسلامي، بنك الإمارات، بنك المشرق، بنك دبي، دار التمويل، بنك الإستثمار.
المستشار المالي	شركة المستثمر الوطني ش.م.خ
مديرا الإكتتاب	شركة المستثمر الوطني ش.م.خ وشعاع كابيتال ش.م.ع
أمين سجل المساهمين	شعاع كابيتال ش.م.ع

الجزء الثالث: ملخص نشرة الإكتتاب

يجب أن لا يؤخذ هذا الملخص على أنه كامل التعبير عن الموضوع بمجمله بل يجب أن يقرأ مرتبطاً مع المعلومات المفصلة والتوقعات المالية المتضمنة في أجزاء أخرى لهذه النشرة. وقد تم تعريف بعض المصطلحات في هذه النشرة في جزء التعاريف. يتعين على المكتتبين قراءة نشرة الإكتتاب كاملة بعناية بما في ذلك القسم المعنون "محاذير الاستثمار" قبل إتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الشركة.

الإكتتاب

الشركة:	الشركة العربية الدولية للخدمات اللوجستية (شركة مساهمة عامة) - قيد التأسيس.
رأس المال:	مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم.
عدد الأسهم والقيمة الاسمية لكل سهم:	مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم بسعر ١ درهم للسهم الواحد.
رأس المال المدفوع من قبل المؤسسين:	أربعمائة وخمسون مليون (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم تمثل ٤٥٪ من القيمة الإجمالية للأسهم المكتتب بها، وقد دفع المؤسسون كافة المبالغ المستحقة على اكتتابهم نقداً وأودعوها بنك أبوظبي التجاري.
عدد الأسهم المتوفرة للإكتتاب العام:	خمسائة وخمسون مليون (٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم.
سعر الإكتتاب:	درهم واحد (١) لكل سهم تدفع بالكامل عند الإكتتاب بالإضافة إلى فلسين (٢) عن كل سهم تدفع بالكامل عند الإكتتاب.
الحد الأدنى للإكتتاب:	٢٥,٠٠٠ سهم ومن ثم تتضاعف بمعدل ١٠,٠٠٠ سهم بعد ذلك.
الحد الأعلى للإكتتاب:	تم تحديد الحد الأعلى للإكتتاب بخمسمائة وخمسين مليون (٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم.
موعد افتتاح الإكتتاب:	الخميس ٣ مارس ٢٠٠٥
موعد إغلاق الإكتتاب:	السبت ١٢ مارس ٢٠٠٥
موعد تخصيص الأسهم:	السبت ٢٦ مارس ٢٠٠٥
موعد إرجاع الأموال الزائدة:	الخميس ٣١ مارس ٢٠٠٥

الشركة العربية الدولية للخدمات اللوجستية

تمت الموافقة على تأسيس الشركة ورخصت من قبل السلطات المختصة في إمارة دبي بموجب القرار الإداري رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥ بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٥ وستبدأ أعمالها لفترة أولى مدتها (١٠٠) سنة ميلادية إن شاء الله تعالى تبدأ من تاريخ صدور قرار وزير الاقتصاد والتخطيط بإعلان تأسيسها. وتجدد هذه الفترة تلقائياً لمدة متعاقبة ماثلة ما لم يصدر قرار من الجمعية العمومية غير العادية بإنهاء الشركة.

أهداف الشركة

إن الهدف من تكوين الشركة هو تأسيس شركة مستقلة ذات كيان وبنية قوية لتصبح إحدى الشركات الرائدة من حيث تقديم خدمات لوجستية متكاملة تدعم النشاط الإقتصادي الملحوظ في سوق الإمارات والخليج والأسواق المحيطة وبسعر تنافسي وذلك من خلال اعتماد أسس راسخة ومدروسة وخلق روح الإبداع مع التركيز على استراتيجية تقليل التكاليف وتقديم خدمات متكاملة بهدف ملء الفراغ القائم حالياً في الوطن العربي والشرق الأوسط. ويسعى المؤسسون لتأسيس شركة وطنية ناجحة توفر عوائد مجدية وتهيئ فرص عمل جديدة تهدف إلى تقديم المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المنطقة وفي دولة الإمارات بالتحديد.

أغراض الشركة

تكون أغراض الشركة كما يلي:

- الاستثمار في المشروعات التجارية والصناعية وتأسيسها وإدارتها بما في ذلك تملك الشركات العاملة في قطاع نقل البضائع والوثائق والمستندات عن طريق البر والبحر والجو والشحن والتخزين والخدمات اللوجستية.
- تأسيس أو المساهمة أو المشاركة في الشركات والمشاريع العاملة أو التي تستثمر في الأنشطة والشركات المذكورة أعلاه سواء داخل دولة الإمارات أو خارجها.



- إدارة الأنشطة والمشاريع المذكورة آنفاً سواء داخل دولة الإمارات أو خارجها.
- مزاوله أيّ عمل أو نشاط والقيام بأيّ شيء مهما كانت طبيعته والذي يكون، وفقاً لرأي مجلس إدارة الشركة مرتبطاً أو تابعاً لأيّ من أغراض الشركة، أو من شأنه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أن يعزز قيمة أو زيادة ربحية كل أو أيّ من تعهدات الشركة وممتلكاتها وموجوداتها ولتدعيم مصالح الشركة أو المساهمين فيها.
- القيام بكافة الأعمال التي تؤدي وفقاً لرأي مجلس إدارة الشركة إلى تحقيق كل أو أي من الأغراض المنوه عنها أعلاه أو تعد تابعة لها.
- يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأيّ وجه مع غيرها من الهيئات أو الشركات التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها سواء داخل الدولة أو خارجها، ولها أن تشتري هذه الهيئات أو الشركات أو أن تلحقها بها.
- تفسر أغراض وصلاحيات الشركة المنصوص عليها في الفقرة أعلاه بشكل غير مقيد وبأوسع معانيها، ويجوز للشركة أن تحقق أغراضها وتمارس صلاحياتها المذكورة في دولة الإمارات العربيّة المتحدّة وفي الأماكن الأخرى على امتداد العالم، كما يجوز لها توسيعها وتغييرها وتعديلها بأيّ طريقة من وقت لآخر بموجب قرار من الجمعية العموميّة غير العاديّة طبقاً لأحكام قانون الشركات التجاريّة.

مقر الشركة

لقد تم تسجيل الشركة في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وسيكون مقر الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة دبي ويحق للشركة لتحقيق أهدافها فتح فروع أو مكاتب أو توكيلات لها في داخل دولة الإمارات وخارجها.

نشاط الشركة

سوف تزاوّل الشركة وذلك من خلال الشركات التي سيتم الإستثمار فيها و بعد الحصول على التراخيص اللازمة، النشاطات التي تمكنها من تقديم جميع الخدمات اللوجستية بكافة أنواعها وأشكالها وفروعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- نقل البضائع والمستندات والوثائق عن طريق البحر أو الجو أو البر.
- تقديم خدمات الشحن الجوي والبحري والبري.
- تخزين البضائع بغية تحسين جودة السلع وتوفيرها في الأوقات المستهدفة سواء الموسمي منها والإستراتيجي.
- أي أغراض أخرى يتم الحصول على ترخيص بمزاولةها من الجهات المختصة.

قطاع النقل والتخزين والخدمات اللوجستية في الشرق الأوسط

يحتفظ الشرق الأوسط بتوازنه في النمو كمناطق قاندة للتطوير الصناعي السريع في السنوات القادمة. ففي عام ٢٠٠٤ يتوقع أن يحقق إجمالي الناتج المحلي في الشرق الأوسط نمواً قدره ١,٤% و ٥% في عام ٢٠٠٥. ولا تزال البلدان المصدرة للنفط مستمرة في الاستفادة من الأسعار المرتفعة لبرميل النفط ومن ازدياد أحجام التصدير على السواء. وعلى الرغم من أن البلدان المصدرة للنفط ما زالت تعتمد بشكل كبير على النفط فإن تخصيص وتنويع الاقتصاد يبقى في مقدمة أولويات سياساتها. وتتبدى التوقعات بحدوث تحسن في القطاعات غير النفطية خلال السنوات الخمسة القادمة.

ما قبل إتحاد الإمارات كانت الطاقات المادية للبنى التحتية محدودة للغاية ووسائل النقل والاتصال بسيطة و بغية اللحاق بركب الحضارة المعاصرة، انطلق قطاع النقل والتخزين والخدمات اللوجستية في تطوره على شكل قفزات واسعة وسريعة فاقت كل تصور.

مما لاشك فيه، أن المستوى الحضاري الذي بلغته أي دولة يقاس بمعايير كثيرة ومن أهمها وسائل النقل والتخزين، فقد امتلكت الدولة شبكة طرق وفق شروط ومقاييس ومواصفات متقدمة وموانئ ومطارات دولية ومخازن تبريد ومستودعات متنوعة وخدمات بريدية، وهذه الأنشطة تتمتع بطاقات كبيرة وتتميز تجهيزاتها ومعداتها وأدواتها بمواصفات تقنية عالية، يرافقتها آليات إجرائية سلسة وسريعة عبر خدمات الإنترنت حتى باتت دولة الإمارات في منظور العالم الخارجي بأنها قبلة سياحية ومركز مالي وتجاري دولي هام، وكان ذلك خلال زمن قياسي لا يتعدى ثلاثة عقود.

ومع مطلع التسعينات شهد القطاع قفزة كبيرة، مما أدى بدوره إلى تحسين مستوى أداء ورفع مستوى إنتاجية بعض القطاعات الأخرى من أهمها قطاعات المال والتجارة والسياحة والصناعات التحويلية، حيث ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (عدا القطاع النفطي) من ١,١% إلى ١١,٨% خلال السنوات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣م مما جعله إحدى القطاعات الحيوية للدولة.

وتعتزم الشركة الاستفادة القصوى من النمو الاقتصادي الذي تشهده دولة الإمارات والدول العربية المحيطة ومنطقة الشرق الأوسط ، حيث تعتبر الإمارات وخاصة مدينة دبي بما تحتوي عليه من مناطق تجارية وصناعية حرة مركزاً هاماً للتجارة وإعادة التصدير.

ملخص النتائج المالية المتوقعة

تعتزم الشركة استثمار رأس المال في تملك واستحواذ شركة أو مجموعة من الشركات العاملة في قطاع النقل والتخزين والخدمات اللوجستية وفقاً لأغراضها ويتعين على جميع المكتتبين قراءة نشرة الإكتتاب بعناية بما في ذلك الجزء الخاص بمحاذير الاستثمار. وفيما يلي أهم بنود الميزانية العمومية المتوقعة خلال السنوات الأربعة الأولى من التشغيل عقب تأسيس الشركة:

درهم (ألف)	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الموجودات				
الموجودات المتداولة	٨٤,٣١٥	١٥٩,٥٩٤	٢٤٩,١٤٤	٣٥٥,٢٥٨
استثمارات	٩٧٩,٠٠٠	٩٧٩,٠٠٠	٩٧٩,٠٠٠	٩٧٩,٠٠٠
مجموع الموجودات	١,٠٦٣,٣١٥	١,١٣٨,٥٩٤	١,٢٢٨,١٤٤	١,٣٣٤,٢٥٨
المطلوبات وحقوق المساهمين				
مجموع المطلوبات	-	-	-	-
حقوق المساهمين	١,٠٦٣,٣١٥	١,١٣٨,٥٩٤	١,٢٢٨,١٤٤	١,٣٣٤,٢٥٨
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	١,٠٦٣,٣١٥	١,١٣٨,٥٩٤	١,٢٢٨,١٤٤	١,٣٣٤,٢٥٨

يستند بيان الأرباح والخسائر المتوقعة على تصورات للإيرادات والنفقات والدخل خلال السنوات الأربعة الأولى من التشغيل عقب تأسيس الشركة وفيما يلي أهم بنود قائمة الأرباح والخسائر:

درهم (ألف)	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
أرباح استثمارات	٦٤,٤١٥	٧٦,٣٧٩	٩٠,٦٤٩	١٠٧,٢١٤
مصاريف تشغيلية	(١,١٠٠)	(١,١٠٠)	(١,١٠٠)	(١,١٠٠)
صافي الربح (القابل للتوزيع)	٦٣,٣١٥	٧٥,٢٧٩	٨٩,٥٤٩	١٠٦,١١٤

مجلس الإدارة

سوف يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يشكل من ثمانية (٨) أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية العادية بالتصويت السري. وفي جميع الأحوال يتعين أن تكون غالبية أعضاء المجلس بمن فيهم رئيس المجلس من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. باستثناء ما تقدم من طريقة التعيين ، عين المؤسسون السادة التالية اسماؤهم أعضاء لمجلس إدارة الشركة الأول لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ قرار وزير الإقتصاد والتخطيط بإعلان تأسيس الشركة، وهم:

١. السيد / عبد الله محمد المزروعى
٢. السيد / ماجد سيف الغرير
٣. الشيخ / طارق فيصل خالد القاسمي
٤. السيد / أحمد سعيد البادي
٥. السيد / هلال سعيد سالم سعيد خلفان المري
٦. السيد / عايض بن ثواب بن منيع الله الجعيد
٧. شركة المستثمر الوطني ويمثلها السيد / كريم الصلح
٨. شركة إيه أي إل هولدينج المحدودة ويمثلها السيد / إياد دوجي



الإدارة التنفيذية

وتعتزم الشركة تكوين فريق عمل ذي خبرة واسعة في مجال الاستثمار وإدارة الشركات العاملة في قطاع النقل والتخزين والخدمات اللوجستية، حيث سيكون من مهام هذا الفريق:

١. مناقشة وبحث دراسات الجدوى الاقتصادية للشركات المراد الاستثمار فيها.
٢. الاشراف والمتابعة لاداء الاستثمارات المختلفة للشركة.
٣. تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة من مجلس الادارة لتطوير أعمال الشركة.
٤. وضع خطط للنهوض من الاداء التشغيلي للشركات المستثمر فيها.
٥. المراقبة عن كثب للتطورات التي يشهدها قطاع النقل والتخزين والخدمات اللوجستية وإعداد التقارير اللازمة لعرضها على مجلس الإدارة.

وسوف تضع الإدارة سلسلة من النظم والإجراءات المفصلة التي سوف تحدد التوصيف الوظيفي لكل فرد من طاقم الإدارة العليا.

سياسة توزيع الأرباح

سوف تسعى الشركة لتطبيق سياسة متنامية في توزيع الأرباح على المساهمين سيتم تحديدها من قبل مجلس الإدارة والإعلان عنها في حينه ، على أن لا يؤثر ذلك سلباً على مستويات أداء الشركة أو الشركات المستثمر فيها.

شروط الإكتتاب

سيكون الإكتتاب في أسهم الشركة مفتوحاً لمواطني وغير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة من الأشخاص الطبيعيين أو الهيئات أو المؤسسات الاعتبارية أو الشركات أو المؤسسات أو الهيئات العامة للحكومة الاتحادية أو إمارات الدولة.

طلبات الإكتتاب المقدمة نيابة عن القاصرين

يحظر الإكتتاب للأفراد الذين تقل أعمارهم عن (٢١) عاماً إما مباشرة أو عن طريق وليهم أو وصيهم أو ممثلهم الشرعي.

طلبات الإكتتاب

يجب أن يتم الإكتتاب بالأسهم وفق البنود والشروط الواردة في نشرة الإكتتاب وفي عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة المرفقين بها، وعلى الراغبين في الإكتتاب إتباع الإرشادات التالية:

أ. تعبئة طلب الإكتتاب وتسليمه لأحد فروع بنوك الإكتتاب المعتمدة لهذا الإكتتاب والمذكورة في هذه النشرة مرفقاً به شيك مسطر مسحوب على أحد فروع بنوك الدولة لصالح " الشركة العربية الدولية للخدمات اللوجستية-شركة مساهمة عامة - قيد التأسيس". وبنوك الإكتتاب غير مسؤولة عن أية شيكات تحرر خلاف ذلك، كذلك يجوز خصم ثمن الأسهم المكتتب بها من حساب المكتتب في أي من بنوك الإكتتاب.

ب. يجب أن تكون طلبات الإكتتاب المعبأة واضحة ومقروءة بالكامل، حيث سيتم رفض الطلبات غير المكتملة أو غير الواضحة.

ويتطلب الإكتتاب بالأسهم قبول عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والالتزام بجميع القرارات الصادرة عن الجمعية العمومية للشركة. وإن وضع أي شرط على طلب الإكتتاب سيؤدي إلى اعتبار الشرط كأن لم يكن.

سياسة تخصيص الأسهم

سييسى المؤسسون إلى التأكد من التخصيص العادل للأسهم لكافة المكتتبين، وسيتم التخصيص على النحو الآتي:

أولاً: سيتم تخصيص ألف (١,٠٠٠) سهم من الأسهم المطروحة لكل مكتتب.
ثانياً: في حال تجاوز الإكتتاب بالأسهم المطروحة بعد تخصيص الحد الأدنى المذكور (١,٠٠٠ سهم) عن العدد المعروض في هذا الإكتتاب سيتم تخصيص الأسهم المتبقية على المكتتبين بطريقة النسبة والتناسب.

في حال تجاوز عدد المكتتبين عن خمسمائة وخمسين ألف مكتتب سيتم تخصيص جميع الأسهم المطروحة بالتساوي بين المكتتبين.

سوف تتم عملية تخصيص الأسهم بتقريب الأرقام تنازلياً إلى أقرب رقم عشري صحيح. ويحتفظ مديراً الإكتتاب بحق تخصيص الأسهم بما يضمن التوافق مع أحكام قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة.

إشعارات تخصيص الأسهم

ستقوم الشركة بتخصيص الأسهم خلال ١٤ يوم من تاريخ إقفال باب الإكتتاب وتقوم بإخطار المكتتبين خطياً بحصصهم الناتجة عن تخصيص الأسهم خلال ٥ أيام من انتهاء عملية التخصيص هذه.

المبالغ المرتجعة بعد التخصيص

سيقوم المؤسسون في حال تجاوز الإكتتاب بالأسهم المطروحة عن العدد المعروض في هذا الإكتتاب بتخصيص الأسهم على المكتتبين وفقاً لما جاء أعلاه وإعادة رصيد الأموال التي دفعها المكتتب عند تقديمه لطلب الإكتتاب. كما سيقوم المؤسسون بإعادة جميع المبالغ المدفوعة من قبل المكتتبين الذين رفضت طلباتهم، إذا تم رفض أي طلب للإكتتاب في الأسهم. وسيتم إرجاع جميع الأموال عن الأسهم التي لم تخصص بالإضافة إلى أية فوائد يمكن الحصول عليها على هذه الأموال وذلك في خلال ٥ أيام من تاريخ الانتهاء من عملية التخصيص.

مصاريف ما قبل التأسيس

يقدر المؤسسون مصاريف وتكاليف ما قبل التأسيس المتعلقة بدراسة الجدوى وبتكوين وتأسيس وتسجيل الشركة ومصاريف الإصدار وأتعاب المستشارين المتخصصين وإدارة وتوجيه عمليات الإكتتاب وتكاليف الطباعة والنشر بما مقداره حوالي ٢٠ مليون درهم. و من المتوقع أن تغطي رسوم الإصدار كافة النفقات والمصاريف المتعلقة بالإكتتاب. في حال تجاوزت رسوم الإصدار التي تم جمعها نفقات التأسيس فإن المبلغ الفائض سيتم تسجيله كدخل للشركة. بالمثل فإن أي نقص سيتم تسجيله في سجلات الشركة في بند النفقات.

إدراج الأسهم

عند اكتمال الإكتتاب ستسعى الشركة لإدراج أسهمها في أسرع وقت ممكن في سوق دبي المالي وذلك وفقاً لما يقرره القانون.

الأسهم

سيكون رأس مال الشركة من مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم مدفوعة بالكامل. وسيتم إصدار وتسجيل الأسهم من خلال شهادات أسهم يحصل عليها المساهمون وستحتفظ الشركة بسجل مساهمين يوضح عدد الأسهم المملوكة لكل مساهم في جميع الأوقات. وستسعى الشركة لإدراج أسهمها في سوق دبي المالي في أقرب وقت بعد إنجاز عملية الإكتتاب. عند إدراج الأسهم في سوق دبي المالي ستتحول شهادات الأسهم إلى أسهم إلكترونية وسينتقل سجل المساهمين إلى سوق دبي المالي. جميع عمليات بيع ونقل ملكية الأسهم يجب أن تتم وفقاً لعقد التأسيس وتعديلاته والأنظمة المتبعة لدى سوق دبي المالي والقوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ولن تعترف الشركة إلا بعمليات نقل الأسهم التي تظهر في السجل.

الجزء الرابع: الشركة العربية الدولية للخدمات اللوجستية - تحت التأسيس

مقدمة

تقدم المؤسسون بطلب تأسيس الشركة بموجب القوانين المحلية المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة. أصدرت دائرة التنمية الاقتصادية في إمارة دبي قرار إداري رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥ بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٥ بالموافقة على تأسيس الشركة بعد استكمال كافة متطلبات التأسيس للشركات المساهمة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وستبدأ أعمالها لفترة أولى مدتها (١٠٠) سنة ميلادية إن شاء الله تعالى تبدأ من تاريخ صدور قرار وزير الاقتصاد والتخطيط بإعلان تأسيسها. وتجدد هذه الفترة تلقائياً لمدد متعاقبة مماثلة ما لم يصدر قرار من الجمعية العمومية غير العادية بإنهاء الشركة.

لقد تم تسجيل الشركة في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وسيكون مقر الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة دبي ويحق للشركة لتحقيق أهدافها فتح فروع أو مكاتب أو توكيلات لها في داخل دولة الإمارات وخارجها.

لقد قام المؤسسون بعد دراسة مستفيضة لقطاع النقل والتخزين والخدمات اللوجستية في الإمارات ودول الخليج والشرق الأوسط بتبني فكرة تأسيس شركة مساهمة عامة تقوم بتوفير كافة الخدمات اللوجستية المختلفة لعملائها من الأفراد والشركات التجارية والمؤسسات الحكومية. وتتميز هذه الشركة بكونها شركة مساهمة عامة تمثل قاعدة جماهيرية عريضة من المساهمين برأس مال كبير ولها القدرة على الحصول على المزيد من مصادر التمويل حتى تتمكن من تحقيق قدر عال من الربحية لمساهميها وتتمكن من الاستمرار في النمو المطرد في المستقبل.

الرسالة

تتلخص رسالة الشركة في الاستثمار في وتملك حصص مؤثرة في شركة أو مجموعة من الشركات القائمة والتي تخدم منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في قطاع الخدمات اللوجستية من نقل البضائع والمستندات والتخزين وإدارة سلسلة الإمداد والتي تلبى احتياجات المجتمع بكافة فئاته وشرائحه. حيث ستقوم الشركة بتوظيف أفضل الخبرات المالية واستخدام التكنولوجيا المتطورة في اختيار وانتقاء تلك الشركات بالشكل الذي يحقق العائد المجدي للمستثمرين، لتكون بذلك ركيزة تدعم خطى التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات والدول المحيطة. وستقوم الشركة بإدارة أعمالها في الدولة من مقرها الرئيسي في مدينة دبي وسيكون لها فروع في عدد من المدن الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط والدول الأخرى.

الأهداف

تتمحور الأهداف الرئيسية للشركة في النقاط التالية:

- تحقيق عائد مجد للمساهمين.
- تملك وتأسيس الشركات التي تقدم خدمات لوجستية متميزة تعزز تنافسية سوق الإمارات وبسعر تنافسي وذلك من خلال اعتماد أسس راسخة ومدروسة وخلق روح الإبداع مع التركيز على استراتيجية تقليل التكاليف وتقديم خدمات متكاملة.
- ملء الفراغ في سوق الإمارات من خلال تأسيس شركة وطنية مستقلة ذات كيان وبنية قوية لتكون الأولى من نوعها في دولة الإمارات.
- تطوير الخدمات المقدمة بغية زيادة القيمة المضافة لكافة القطاعات من أفراد وشركات لمقابلة الطلب المتزايد على خدمات الشحن والنقل والتخزين.
- تكوين شركة وطنية محترفة تعمل على أسس راسخة ومدروسة تنطلق إلى الأسواق المجاورة على المدى القصير والمتوسط.
- تأسيس شركة وطنية ناجحة توفر عوائد مجدية وتخلق فرص عمل جديدة تهدف إلى تقديم الدعم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات.

الأغراض

سوف تزاول الشركة الأغراض والأنشطة المبينة بعد حصولها على الرخص الواجب الحصول عليها من السلطات المختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة و/أو أية سلطة محلية أو إتحادية أخرى مختصة في الأماكن التي تمارس فيها الشركة نشاطها وتكون أغراض الشركة كما يلي :

- الاستثمار في المشروعات التجارية والصناعية وتأسيسها وإدارتها بما في ذلك تملك الشركات العاملة في قطاع نقل البضائع والوثائق والمستندات عن طريق البر والبحر والجو والشحن والتخزين والخدمات اللوجستية.
- تأسيس أو المساهمة أو المشاركة في الشركات والمشاريع العاملة أو التي تستثمر في الأنشطة والشركات المذكورة أعلاه سواء داخل دولة الإمارات أو خارجها.

- إدارة الأنشطة والمشاريع المذكورة آنفاً سواء داخل دولة الإمارات أو خارجها.
- مزاوله أي عمل أو نشاط والقيام بأي شيء مهما كانت طبيعته والذي يكون، وفقاً لرأي مجلس إدارة الشركة مرتبطاً أو تابعاً لأي من أغراض الشركة، أو من شأنه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أن يعزز قيمة أو زيادة ربحية كل أو أي من تعهدات الشركة وممتلكاتها وموجوداتها وتدعيم مصالح الشركة أو المساهمين فيها.
- القيام بكافة الأعمال التي تؤدي وفقاً لرأي مجلس إدارة الشركة إلى تحقيق كل أو أي من الأغراض المنوه عنها أعلاه أو تعد تابعة لها.
- يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع غيرها من الهيئات أو الشركات التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها سواء داخل الدولة أو خارجها، ولها أن تشتري هذه الهيئات أو الشركات أو أن تلحقها بها.
- تفسر أغراض وصلاحيات الشركة المنصوص عليها في الفقرات أعلاه بشكل غير مقيد وبأوسع معانيها، ويجوز للشركة أن تحقق أغراضها وتمارس صلاحياتها المذكورة في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي الأماكن الأخرى على امتداد العالم، كما يجوز لها توسيعها وتغييرها وتعديلها بأي طريقة من وقت لآخر بموجب قرار من الجمعية العمومية غير العادية طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية.

رأس المال

سيكون رأسمال الشركة مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم يدفع بالكامل عند الإكتتاب موزعة على (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم بقيمة اسمية (١) درهم للسهم الواحد.

استراتيجية عمل الشركة

تتلخص استراتيجية الشركة بالمرونة وفعالية العمل والابتكار والتركيز على وضع استراتيجية واضحة لتملك الشركات الرائدة في قطاع النقل والشحن والخدمات اللوجستية وذلك لتحقيق النتائج المرجوة والمنافسة بشكل قوي مع المؤسسات العالمية الأخرى العاملة في سوق الإمارات والأسواق المحيطة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الشركة سيتم تأسيسها كشركة مساهمة عامة ذات قاعدة جماهيرية كبيرة مما سيعمل على إبراز دورها في السوق بالمقارنة بالشركات الأخرى والمملوكة من مجموعة قليلة من المساهمين الأفراد أو الشركات.

ستعمل الشركة على أن تكون من المؤسسات المحلية التي لها اسم مرموق في السوق كونها الأولى من نوعها في الدولة، بالإضافة إلى أنها ستحظى بثقة الجمهور المستمدة من وضع وسمعة مؤسسي الشركة وأفراد إدارتها الذين يتمتعون بخبرات راسخة ومرموقة لتعزيز هذه الثقة، بالإضافة إلى حجم راس مالها المرتفع نسبياً بالمقارنة مع الشركات المثيلة. كما وستتميز الشركة بالطابع الإبداعي والروح العصرية بهدف خلق صورة مميزة ومرموقة لدى جمهور المتعاملين.

وستهدف الشركة إلى إتباع الإستراتيجيات التالية لتحقيق أهدافها:

- أن تكون من بين الشركات اللوجستية الرائدة ليس في دولة الإمارات وحدها بل في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.
- أن تقدم حلولاً مبتكرة وشخصية وحسب طلب العملاء للوفاء باحتياجات الخدمات اللوجستية للأفراد والشركات.
- الالتزام بمجموعة قيم صارمة تؤدي إلى كسب ثقة العملاء.
- المحافظة على الابتكار والأداء المتميز والتكامل وسرية المعلومات.
- تزويد عملائها بنتائج ملموسة وفرص غير مسبوقه للدخول إلى الأسواق المحلية والدولية.
- تطوير وتنمية علاقاتها مع الشركات المحلية والدولية الرائدة.
- تنويع مصادر الدخل من خلال الخوض في نشاطات وخدمات قيمة مضافة.

مجلس الإدارة

سوف يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يشكل من ثمانية (٨) أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية العادية بالتصويت السري. وفي جميع الأحوال يتعين أن تكون غالبية أعضاء المجلس بمن فيهم رئيس المجلس من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد اختار المؤسسون مجلس الإدارة الأول للشركة من الأشخاص التالية أسماؤهم (وهم من بين المؤسسين ومن يمثلهم) لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ قرار وزير الإقتصاد والتخطيط بإعلان تأسيس الشركة:

١. السيد / عبد الله محمد المزروعى
٢. السيد / ماجد سيف الغرير
٣. الشيخ / طارق فيصل خالد القاسمي
٤. السيد / أحمد سعيد البادي
٥. السيد / هلال سعيد سالم سعيد خلفان المري
٦. السيد / عايض بن ثواب بن منيع الله الجعيد
٧. شركة المستثمر الوطني ويمثلها السيد / كريم الصلح
٨. شركة إيه أي إل هولدينج المحدودة ويمثلها السيد / إياد دوجي

وتعتزم الشركة تكوين فريق عمل ذي خبرة واسعة في مجال الاستثمار وإدارة الشركات العاملة في قطاع النقل والتخزين والخدمات اللوجستية ، حيث سيكون من مهام هذا الفريق:

١. مناقشة وبحث دراسات الجدوى الاقتصادية للشركات المراد الاستثمار فيها.
٢. الاشراف والمتابعة لاداء الاستثمارات المختلفة للشركة.
٣. تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة من مجلس الادارة لتطوير أعمال الشركة.
٤. وضع خطط للنهوض من الاداء التشغيلي للشركات المستثمر فيها.
٥. المراقبة عن كثب للتطورات التي يشهدها قطاع النقل والتخزين والخدمات اللوجستية وإعداد التقارير اللازمة لعرضها على مجلس الإدارة.

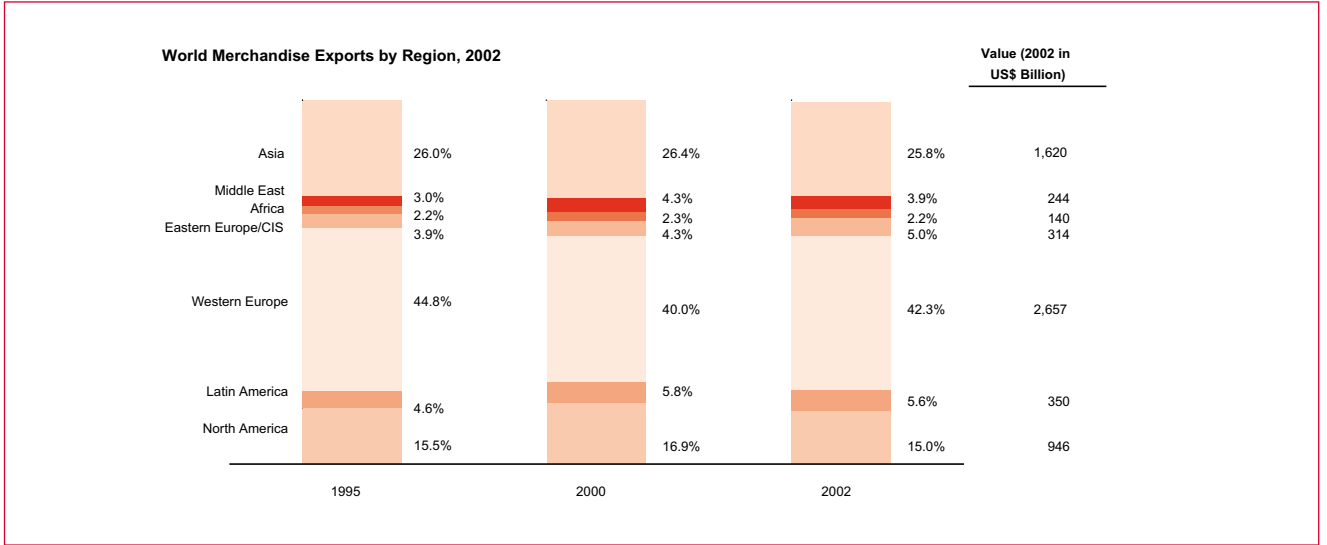
وسوف تضع الإدارة سلسلة من النظم والإجراءات المفصلة التي سوف تحدد التوصيف الوظيفي لكل فرد من طاقم الإدارة العليا.

الجزء الخامس: قطاع الخدمات اللوجستية

يقدم هذا القسم عرضاً حول الخدمات اللوجستية المقدمة في السوق العالمي ومحاولة لفهم محركات ومعوقات القطاع وكيفية تأثيرها على الأسواق المحلية والإقليمية، من خلال عرض التطورات والمؤشرات الاقتصادية والتجارية والمالية لدولة الإمارات ومنطقة الشرق الأوسط، وتحليل الخدمات اللوجستية مع شرح لعنصر المنافسة ومن ثم المؤسسات المحلية والإقليمية التي تقوم بتوفير هذه الخدمات في سوق دولة الإمارات والأسواق المحيطة. ولقد تم الاعتماد على مصادر مختلفة لإعداد هذا الجزء منها على سبيل المثال لا الحصر: النشرة الإحصائية لدولة الإمارات العربية المتحدة، إحصائيات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

لمحة عامة عن السوق العالمي

خلال السنوات العشرين الماضية، أدى النمو السريع في التجارة الدولية وعولمة الشركات والخدمات وأنشطة التصنيع إلى خلق صناعة متطورة في مجال الإمداد تعمل على سد احتياجات نقل المواد ابتداءً من المستندات ووصولاً إلى المعدات الصناعية بصورة فاعلة وضمن الوقت المحدد. واستناداً إلى منظمة التجارة العالمية، وصل إجمالي قيمة الصادرات العالمية المسجلة في عام ٢٠٠٢ إلى ٦,٢٧٢ مليار دولار أمريكي، بما يمثل نمو سنوي قدره ١٠٪ على السنوات الأربعين الماضية. كذلك بلغت مساهمة الشرق الأوسط ٣,٩٪ بينما بلغت في عام ١٩٩٥ ٣,٠٪. وتعتبر منطقة أمريكا الشمالية المساهم الفردي الأكبر في صادرات السلع العالمية بحصة ١٥٪.

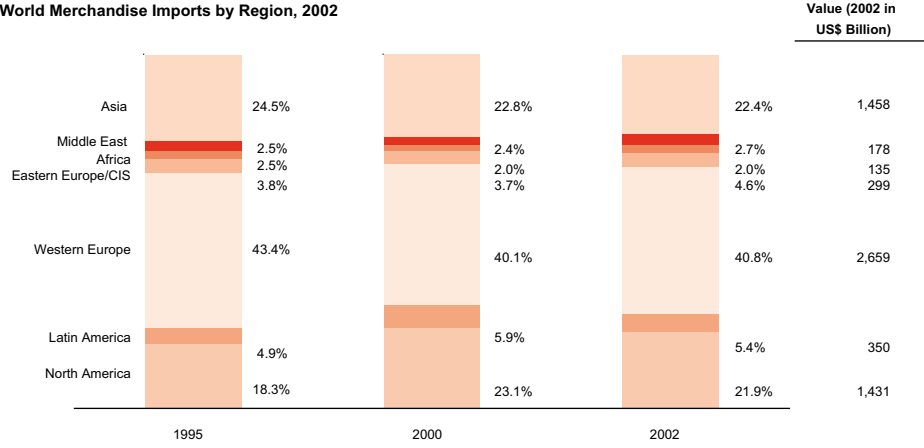


المصدر: منظمة التجارة العالمية

وفي عام ٢٠٠٢ وصلت الواردات العالمية من السلع والبضائع إلى ٦,٥١٠ مليار دولار أمريكي مع مساهمة متزايدة للشرق الأوسط من ٢,٥٪ إلى ٢,٧٪ وتبقى منطقة أمريكا الشمالية المساهم الأكبر بحصة ٢٢٪.



World Merchandise Imports by Region, 2002



المصدر: منظمة التجارة العالمية

لمحة عامة عن قطاع الخدمات اللوجستية في السوق العالمي

الخدمات اللوجستية هي عبارة عن إدارة سلسلة الإمداد (Supply Chain Management) ابتداءً من نقطة المصدر إلى نقطة الاستهلاك. وطبقاً لتقرير صادر عن (Working Group on Logistics) يُقدر السوق الإجمالي العالمي من الإمداد بما يفوق ٢٢٠ مليار دولار أمريكي سنوياً ولا يزال ينمو بمعدل وسطي سنوي يتراوح بين ٢٪ إلى ١٠٪. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من أكبر أسواق خدمات الإمداد وأكثرها نضجاً والتي تُشكل الحصة الأكبر في السوق العالمية، حيث تحقق نمواً بنسبة ٤٪ سنوياً. وتبلغ حصة الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية من السوق العالمية حالياً ١٠٪ تقريباً لكنها من المناطق الأسرع نمواً حيث يتوقع المحللون زيادة في حجم الخدمات اللوجستية تصل إلى ٢٥٪ سنوياً.

إن الطلبات المتزايدة للعملاء في الحصول على أوقات أسرع في التسليم وموثوقة أكثر مع التركيز المتنامي على الإمداد كمصدر للتنافس، يدفع المزيد والمزيد من الشركات للبحث عن شركاء لتجديد المصادر الخارجية لتولي مهام الخدمات اللوجستية. هذه الخطوة بالإضافة إلى رغبة الشركات في التعامل مع أقل عدد ممكن من مقدمي الخدمات الخارجية تقود شركات الإمداد للانغماس بصورة أكبر في جميع الخطوات الخاصة بسلسلة الإمداد، مع وجود لاعبين عالميين بارزين يتطلعون لأن يكون بمقدورهم تقديم خدمة جاهزة ومتكاملة ومعدة حسب الطلب. وحتماً، ينتج عن هذه العملية تركيز الشركات العاملة في القطاع على النمو السريع سواء عن طريق ابتكار خدمات جديدة أو تملك شركات لسد الثغرات في طريقة تقديم خدماتها.

توجد إمكانية كبيرة لتحقيق نمو قوي في سوق الإمداد العالمي بالنظر إلى الزيادة المستمرة في حجم التجارة العالمية وزيادة الطلب على الخدمات اللوجستية لإيصال المنتج لأكثر عدد من المستهلكين.

في وقتنا الحاضر، يقسم قطاع الخدمات اللوجستية إلى ثلاثة شرائح مميزة:

- **البريد السريع:** في الوقت الذي تقتضي فيه الحاجة تسليم وثائق حساسة أو طرود لا يزيد وزنها على ٥٠ كغ، فإن خدمات البريد السريع تستخدم بشكل رئيسي الشحن عن طريق الجو و/أو البر لإتمام تسليم المستندات والوثائق والطرود. ويمكن أن تمتلك شركات تسليم البريد السريع بعض أو كل الطائرات والمركبات المطلوبة أو يمكن أن تدخل في عقد استئجار خاص أو طويل الأمد.
- **الشحن والتخزين:** إن الترتيب لشحن المواد الأكبر حجماً والتي يزيد وزنها عادة على ٥٠ كغ تستخدم جميع وسائل الإمداد الجوية والبحرية والبرية والسكك الحديدية لإرسال الشحنات، بحسب مدى الإلحاح على التسليم والتكاليف المتضمنة.

- إدارة سلسلة الإمداد (Supply Chain Management) : توفير عدد من الأنشطة أو الخدمات المتكاملة كامتداد لعملية التسليم المادي. وقد تتضمن هذه الخدمات: إدارة المستودعات والإمداد الداخلي والإمداد الخارجي وإدارة المرتجعات وعدداً من خدمات القيمة المضافة المتنوعة مثل تجميع المنتج وتغليفه أو وضع البطاقات عليه.

سوق البريد السريع

تعتبر صناعة خدمات البريد السريع والنقل ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد. وعلى الأغلب فإن جميع الأعمال التجارية تستخدم خدمات البريد السريع بدرجة معينة. واستناداً إلى الهيئة الأوروبية للبريد السريع (EEA) يتولد عن صناعة البريد السريع والنقل العالمية إيرادات إجمالية تزيد على ٣٠ مليار دولار أمريكي سنوياً، حيث يتم نقل ما يزيد على ستة ملايين طرد يوميا. توظف صناعة البريد السريع حوالي ٧٠٠,٠٠٠ شخص في كل أنحاء العالم وتمارس أنشطتها في أكثر من ٢٢٠ بلداً. وتحقق هذه الصناعة نمواً في كل بلدان العالم وبمعدل نمو يصل إلى ٢٥٪ إلى ٣٥٪ سنوياً. ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو على المدى القصير والمتوسط.

يُشتق الطلب على خدمات البريد السريع والنقل من الأعمال التجارية في قطاعات المال والأعمال والتجارة والتصنيع. وبناءً عليه، فإن الأداء الاقتصادي لهذه الصناعات يؤثر وبشكل كبير على نجاح قطاع البريد السريع والنقل. على كل حال، فقد كان أداء هذه الصناعة متمسكاً في الماضي وحتى في أوقات بطء النمو الاقتصادي حيث كان بمقدور شركات الإمداد تقديم خدمات مضافة القيمة والاحتفاظ بالعملاء الرئيسيين.

و خلال السنوات القليلة الماضية، عانى سوق خدمات البريد السريع والنقل من الطلب المتزايد على خدماته في البلدان النامية مثل الهند ومنطقة الشرق الأوسط، لأن هذه الدول تمتلك قواعد عالية من المهارات بالإضافة إلى تكاليف متدنية، جعل هذه الوجهات مغرية وبشكل كبير بالنسبة لصناعات التقنية الحيوية وقطاع الإلكترونيات وشركات تكنولوجيا المعلومات.

تتضمن الاتجاهات الرئيسية في سوق البريد السريع والنقل:

- تزايد الطلب على التجارة الإلكترونية والبيع بالتجزئة عبر الإنترنت: سيكون هناك طلب متزايد على خدمات الإمداد والبريد السريع نظراً لتحول العملاء إلى التجارة الإلكترونية لإتمامهم بصورة أكبر وأكثر ذكاءً باستخدام الكمبيوتر والإنترنت.
- تزايد استعمال طريقة الاستخدام في الوقت المحدد "JUST-IN-TIME" : مع مرور السنين، أصبح استعمال طريقة الاستخدام في الوقت المحدد "JUST-IN-TIME" أمراً مألوفاً حيث يطلب العملاء تحصيل الخدمات أو المواد في أوقات لاحقة محددة للتقليل من تراكم البضاعة المنتهية ولتخفيض كلفة التخزين. وكشف استطلاع أجراه إتحاد الصناعة البريطانية في عام ٢٠٠٢ أن ٨٧٪ من الشركات في المملكة المتحدة تطلب من مورديها تسليم شحنات معينة بالبريد السريع، في حين تعتبر ٦٤٪ من الشركات التسليم في اليوم التالي أمراً غاية في الأهمية للإيفاء بالتزاماتها، بينما أوضح ٥٦٪ من الشركات تقريباً بأنها سوف تتأثر سلباً بتوقف خدمة التسليم في اليوم التالي.
- تزايد الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة: تتجه شركات البريد السريع والنقل إلى الاعتماد على آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات لكي يتمكنوا من تقديم الخدمات مضافة القيمة إلى عملائهم.

سوق الشحن والتخزين

يعرّف سوق الشحن والتخزين على أنه إيراد متولد عن شحن وتخزين البضائع سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو. وكشف تقرير صادر عن (Citigroup Smith Barney) أنه في عام ٢٠٠٣، بلغ حجم السوق العالمي ٤,٤ مليار دولار أمريكي بنمو سنوي قدره ٢٪ منذ ١٩٩٩، ولكن يتوقع أن ينمو السوق بنسبة ٣,٧٪ في السنوات الخمسة التالية.

وتعتبر منطقة آسيا والمحيط الهادي السوق الأكبر لقطاع الشحن الجوي والإمداد العالمي حيث يتولد عنها ٣٦,٨٪ من قيمة القطاع. ويحتسب للولايات المتحدة الأمريكية نسبة ٢٨,٨٪ إضافية من قيمة القطاع مما يجعلها ثاني أكبر سوق على المستوى العالمي.

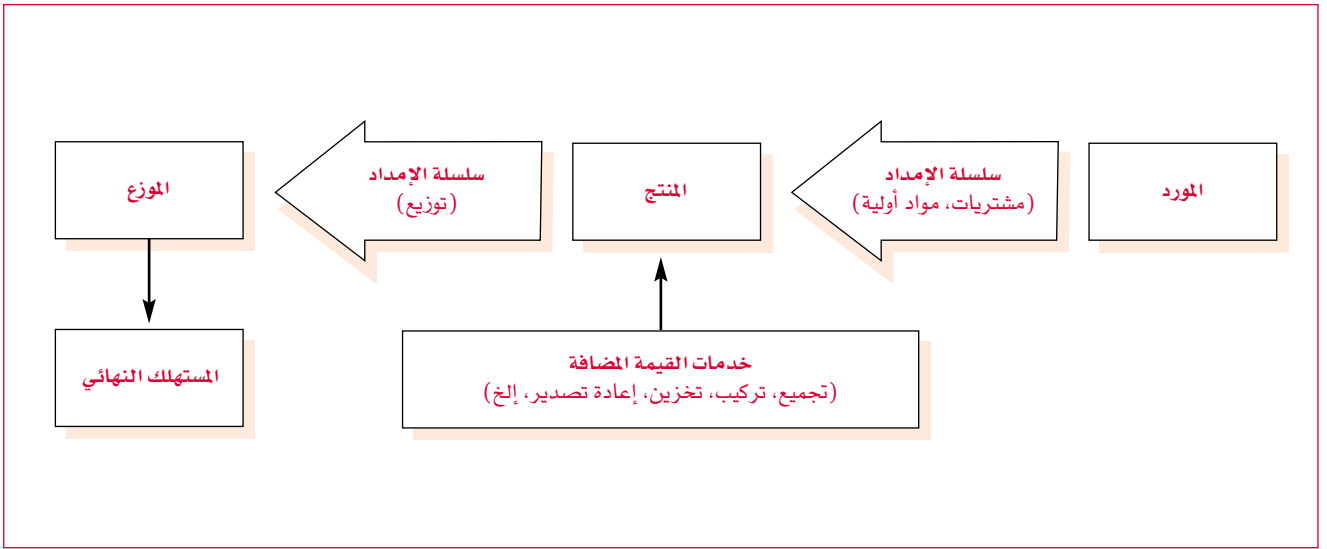
يتوقع أن تنمو أنواع أخرى من الشحن مثل الشحن البحري والبري بمعدلات متشابهة تصل إلى ٤٪ تقريباً.



إدارة سلسلة الإمداد

تؤدي عملية إدارة سلسلة الإمداد إلى توحيد الأنشطة الفردية ضمن سلسلة القيمة اللوجستية (من الموردين إلى العملاء النهائيين) لتتقدم إلى العملاء خدمات نهائية متكاملة كما هو موضح في الرسم البياني التالي.

مخطط التدفق التقليدي لسلسلة الإمداد



ويتوقع المحللون أنه بحلول عام ٢٠٠٥ سيصل حجم سوق إدارة سلسلة الإمداد إلى ١٥٧ مليار دولار أمريكي بمعدل نمو سنوي قدره ١٠٪ عن عام ٢٠٠٠. وبالمقارنة قدما يتوقع أن يكون لسوق إدارة سلسلة الإمداد معدلات نمو مختلفة بحسب المناطق الجغرافية؛ أوروبا ٧٪ سنويا وشمال أمريكا ١٠٪ وبقية العالم بمعدل متوسط ١٥٪ سنوياً.

تشير الاتجاهات العالمية في مجال إدارة سلسلة الإمداد إلى ميل الشركات بصورة متزايدة إلى اختيار الشركات القادرة على تقديم حلول متكاملة في إدارة سلسلة الإمداد، بحيث تشمل تنسيق ثلاثة اتجاهات للتدفق وهي البضائع والمعلومات والأموال. وسوف ينمو الطلب على خدمات إدارة سلسلة الإمداد مقابل زيادة الطلب على تحديد موردين قادرين على تقديم منتجات تنافسية والعمولة وبروز منتجات جديدة وتقصير الدورات الحياتية للمنتجات.

الاتجاهات السوقية في سوق البريد السريع والشحن والإمداد إن السوق العالمية تتحرك باتجاه العمولة وتوزيع المنتج من خلال دمج الشركات ذات الإمكانيات والتغطية الجغرافية المتنوعة. تتضمن الاتجاهات الرئيسية التي برزت خلال السنوات الخمس الماضية:

- تأسيس الشبكات الدولية: قام المصنعون وبائعو التجزئة بتوسيع الأقاليم التي تعتبر هدفاً بالنسبة لهم مع زيادة وتيرة التجارة الدولية وتقلص حواجز التجارة العالمية وهو الأمر الذي يسرته منظمات مثل: الإتحاد الأوروبي، NAFTA، US FTA، ومنظمة التجارة العالمية. وبالتالي، فإن شركات الخدمات اللوجستية تتنافس نحو تقديم خدمات على المستوى الدولي بما يفي بالمتطلبات العالمية للعملاء.
- تقديم حلول نقل شاملة (ONE-STOP-SHOP): اتجه المصنعون وبائعو التجزئة إلى التركيز على كفاءتهم الأساسية وتحديد عناصرهم التنافسية الأخرى. واستجابةً لذلك، فإن شركات النقل تتحرك باتجاه توفير حلول نقل شاملة ترضي كافة احتياجات العملاء من التسليم إلى التخزين إلى التخلص الجمركي... إلخ.

- **تنوع المنتج:** تعتبر خدمات الإمداد الأساسية خدمات تنافسية بهوامش منخفضة بشكل متزايد. وقد أدت المنافسة الحادة في صناعة الإمداد إلى تنوع المنتجات وتطور الخبرة والإمكانات المتخصصة. وتستفيد شركات الإمداد من موقعها في سلسلة الإمداد لتقدم عدداً متزايداً من الخدمات مضافة القيمة.
- **الاندماج:** نتيجة للمنافسة المتزايدة والحاجة لتقديم خدمة متكاملة وشاملة، فقد تحولت الشركات إلى توسيع تغطيتها الجغرافية ونطاق الخدمات المقدمة عن طريق القيام بعمليات الدمج مع شركات أخرى أو تملك الشركات العاملة في نفس القطاع. وفي التسعينيات وبداية الألفية الثانية تأثر سوق الإمداد العالمي بنشاط الاندماج والاستحواذ الذي غذته مكاتب البريد أثناء بناء شبكاتها الخاصة.

عوامل النمو في قطاع البريد السريع والشحن والإمداد

يوجد عدد من العوامل التي يتوقع أن تقود المزيد من النمو في الإيرادات في صناعة الإمداد، وهي:

- **العولمة:** يقيم المصنعون أعمالهم التجارية ويحصلون على خدماتهم من مصادر خارجية تخلق عملاً أكبر بالنسبة لشركات الإمداد، بالإضافة إلى تغيير حدود السوق عن طريق إزالة الحواجز أمام التجارة.
- **نمو التجارة الإلكترونية:** مع زيادة مستخدمي الإنترنت وسهولة الدفع عن طريق الإنترنت، سيصبح الشراء عبر الإنترنت مألوفاً، مما سيقدم عملاً أكثر لشركات النقل والشحن.
- **تزايد النشاط الاقتصادي:** هنالك علاقة متبادلة وثيقة بين النشاط التجاري العالمي والنمو في التجارة العالمية، فمع زيادة الطلب على المنتجات والسلع تزداد الحاجة إلى الخدمات اللوجستية.
- **النمو في سلسلة الإمداد العكسية:** خلق التعامل مع المرتجعات دائماً مشكلة بالنسبة لبايعة التجزئة لكنه أضاف دخلاً إضافياً لشركات النقل والشحن. ويسبب الطلب المتزايد على المنتجات عبر الإنترنت فإنه من المتوقع أن يزداد الطلب على الاهتمام بالمرتجعات.

لمحة عامة عن سوق الشرق الأوسط

يحتفظ الشرق الأوسط بتوازنه في النمو كمنطقة قائدة للتطوير الصناعي السريع في السنوات القادمة. ففي عام ٢٠٠٥ يتوقع أن يحقق إجمالي الناتج المحلي في الشرق الأوسط نمواً قدره ٥%. ولاتزال البلدان المصدرة للنفط مستمرة في الاستفادة من الأسعار المرتفعة لبرميل النفط ومن ازدياد أحجام التصدير على السواء. وعلى الرغم من أن البلدان المصدرة للنفط ما زالت تعتمد بشكل كبير على النفط فإن تخصيص وتنويع الاقتصاد يبقى في مقدمة أولويات سياساتها. وتتبدى التوقعات بحدوث تحسن في القطاعات غير النفطية خلال السنوات الخمسة القادمة.

المؤشرات الاقتصادية	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
إجمالي الناتج المحلي (الأسعار الحالية) (مليار دولار أمريكي)	٦٤٤,٦٣	٦٣٤,٠٢	٧٠٣,٧٢	٧٣٤,٤٩	٧٦٥,٤٩
إجمالي الناتج المحلي للفرد (دولار أمريكي)	٥٤٥١	٥٥٥٦	٥٧٧٤	٥٩٣٠	٦١٣٠
معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي (%)	٤,٣	٤,٢	٥,٤	٤,١	٥,٠
معدل زيادة حجم الاستيراد من البضائع (%)	٩,٥	٩,٢	٢,٨	٣,١	٤,٧
معدل زيادة حجم الصادرات من البضائع (%)	٢,٤	٣,٣	٧,١	١,٤-	٣,٦
معدل الاستثمار (بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) (%)	٢٣,٤	٢٤,١	٢٤,٣	٢٤,٩	٢٥,٠
الاستثمار المباشر (صافي) (مليار دولار أمريكي)	٥,٣٩	٦,٤٨	٦,٧٣	٦,٠٦	٨,٧٨
إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار أمريكي)	٢٥٩,٢	٣٠٢,١	٣٠٧,٦	٣٠٨,٢	٣١٠,٩

المصدر: صندوق النقد الدولي (أبريل ٢٠٠٤) - منطقة الخليج العربي، اليمن، إيران، سوريا، لبنان، الأردن، مصر

تعتمد وجهة النظر الاقتصادية على الإصلاحات التي أعطيت الأولوية في التنفيذ من قبل الحكومات ويتوقع أن تقود هذه العملية إلى انخفاض ملموس في دور الحكومة وإلى تعزيز المؤسسات والإدارة وإلى تحرير أكبر في التجارة والتنويع بعيداً عن إنتاج النفط. شمل التطور الأخير في الإصلاحات الهيكلية في المنطقة خصخصة مجموعة من المؤسسات (على سبيل المثال مؤسسة الاتصالات السعودية والخطوط الجوية الكويتية)؛ وتحرير القطاعات الرئيسية أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بشكل رئيسي قطاع العقارات في إمارة دبي ودولة قطر)؛ والإصلاحات المؤسساتية وإصلاح القطاع المالي.



علاوة على ذلك، تجري في المنطقة حالياً استثمارات وإصلاحات كبيرة في البنية التحتية. ففي الإمارات العربية المتحدة لوحدها، يتوقع لرأس المال العام والخاص أن يرتفع ليصل إلى ٦٥ مليار درهم للمرة الأولى في هذه السنة. ووصل تشكيل رأس المال الثابت الإجمالي (غير الصافي) (Gross Fixed Capital Formation) أو الاستثمارات الإجمالية إلى قيمة بلغت ٦٣,٠٧ مليار درهم (١٧,١٨ مليار دولار أمريكي) وفي عام ٢٠٠٢ قام القطاع الخاص والذي يحظى بأرضية راسخة بثبات على حساب القطاع العام بضع أكثر من ٤٠٪ من هذه الاستثمارات.

تشمل الخطوات الأخرى المتخذة تجاه تسهيل النمو الإقتصادي: الدخول في اتفاقية (EURO-MED)، تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية (Pan-Arab Free Trade Area) وتأسيس إتحاد جمارك دول مجلس التعاون والتي من المتوقع لها أن تنصدر التجارة في المنطقة. وأن جميع هذه الاتفاقيات بالإضافة إلى الدخول في منظمة التجارة العالمية (WTO)، سوف تعزز الإصلاحات بشكل أكبر وتطور القطاع غير النفطي وتحل محل الدولة بواسطة القطاع الخاص ليكون بمثابة المحرك الرئيسي في النمو الاقتصادي.

لمحة عامة عن السوق في دولة الإمارات العربية المتحدة

التطورات الاقتصادية والتجارية والمالية في دولة الإمارات

كان عام ٢٠٠٤ عامًا غير عادي ليس على المستوى العربي فحسب بل وعلى مستوى العالم ككل، فقد كان عامًا مليئًا بالأحداث التي أثرت على مجريات الأوضاع الاقتصادية بالعالم، وتأثرت بالتالي دولة الإمارات بتلك الأحداث من خلال التغير في أسعار النفط، وفي حركة السياحة والاستثمارات، فضلاً عن انعكاسات ذلك على حركة التجارة الخارجية. وعلى الرغم من ذلك عزز الأداء الاقتصادي والتجاري والمالي لدولة الإمارات من قدراته وقوته المحلية ومكانته العالمية، وذلك على الرغم من انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. وقد أسهم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والبنية التحتية المتطورة والسياسات الاقتصادية الشاملة التي انتهجتها دولة الإمارات والتي وفرت الحرية الاقتصادية وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الدخل القومي، في تحقيق الازدهار الاقتصادي.

المؤشرات الاقتصادية

لقد أدى الارتفاع الكبير لسعر برميل النفط (بلغ متوسط السعر ١١, ٢٨ دولار خلال عام ٢٠٠٢) إلى التأثير بصورة إيجابية في معدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي للدولة عام ٢٠٠٢ إذ زاد بمقدار ٣, ١٢ ٪ مقارنة بعام ٢٠٠٢ وهو معدل مرتفع، بسبب الزيادة في الناتج المحلي لقطاع النفط الخام، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٢٩٣ مليار درهم بينما كان في عام ٢٠٠٢ حوالي ٢٦١ مليار درهم ومن المتوقع أن يبلغ نحو ٣١٢ مليار درهم عام ٢٠٠٤.

وينظر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (غير القطاع النفطي) لعام ٢٠٠٢ نجد أنه قد زاد بمقدار ٨, ٥ ٪ مقارنة بعام ٢٠٠٢ وهذا يدل على أن هناك قدرة لاقتصاد الإمارات على النمو الذاتي من خلال القطاعات الصناعية والزراعية والخدماتية متنوعة ومتطورة ولديها القدرة على النمو بدون الاعتماد على النفط. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط من ١٨٩ مليار درهم عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠ مليار درهم عام ٢٠٠٢ ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي بدون النفط عام ٢٠٠٤ إلى ٢١٠ مليار درهم بمعدل زيادة قدره ٥ ٪.

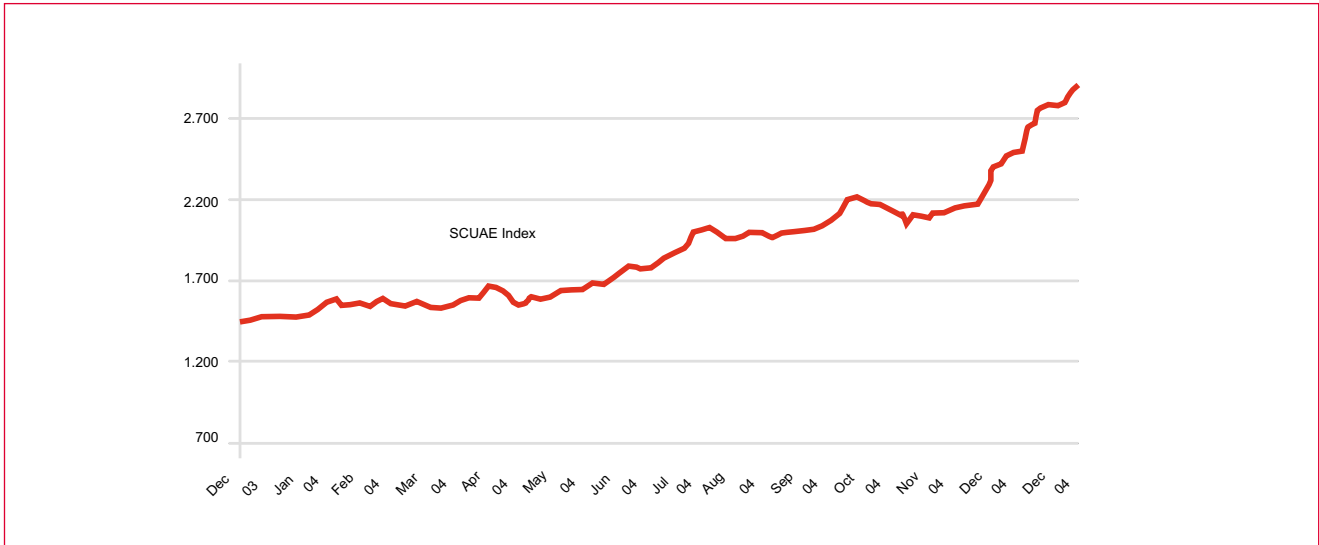
تسعى دولة الإمارات من خلال الاستثمارات إلى تنمية القطاعات المختلفة معتمدة على عائدات النفط من جهة والعمل على تنمية الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، لذلك نجد أن هناك زيادة مستمرة في حجم الاستثمارات سنوياً موزعة على القطاعات بهدف تحقيق التنمية المتوازنة. ويتوزع الاستثمارات قطاعياً في عام ٢٠٠٢ نجد أن قطاعات النفط الخام والصناعات التحويلية والنقل والاتصالات والعقارات حققت ما نسبته ٦٣ ٪ من جملة الاستثمارات المحققة، وهذا يدل على أن الاستثمارات يغلب عليها الطابع الإنتاجي وأن هناك توجهاً بالعمل على الاستثمار في القطاعات القادرة على إحداث التنوع الاقتصادي المستهدف، كما أن ثورة المعلومات التي تشهدها الدولة والتي تعتمد على الاستثمار في قطاع الاتصالات تستحوذ اهتمامات المسؤولين بالدولة، بالإضافة إلى النهضة العمرانية والمشروعات العقارية التي تغطي ربوع الدولة.

كما تأثر نمط الاستهلاك النهائي في الدولة نتيجة للزيادة السكانية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الدولة وعلى كافة الأصعدة وفي مختلف المجالات، فقد ارتفع حجم الاستهلاك من ١٧٤ مليار درهم عام ٢٠٠٢ إلى ١٨٩ مليار درهم عام ٢٠٠٢ ومن المتوقع أن يصل إلى ٢٠١ مليار درهم عام ٢٠٠٤.

يتوقع أن يكون فائض الحساب الجاري قد زاد إلى ٩,٩ مليار دولار (٤,١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام ٢٠٠٣ مقابل ٨,٨ مليار دولار في ٢٠٠٢. ومن المتوقع أن تنمو عوائد التصدير بنسبة ٧٪ في ٢٠٠٣ بعد تراجع نسبته ٤٪ في ٢٠٠٢، وذلك في ضوء تزايد معدلات تصدير النفط والأسعار التي ستسهم في تعويض أثر عدم الإستقرار الإقليمي على نمو الإيرادات غير النفطية. وتعد التجارة الدولية إحدى القوى المحركة الرئيسية لنمو إقتصاد الإمارات وخاصة في أعقاب أزمة الخليج عام ١٩٩١ حيث تلعب الدولة دوراً نشطاً في تجارة إعادة التصدير، وفي تصدير المنتجات ذات الصلة بالنفط. وتضم قائمة أبرز الشركاء التجاريين للإمارات اليابان (النفط بصفة أساسية)، الهند، سنغافورة، وكوريا في جانب الصادرات. على الجانب الآخر تضم القائمة الصين، اليابان، بريطانيا، الولايات المتحدة وإيطاليا في جانب الواردات. وإستحوذت تجارة إعادة التصدير النشطة في الإمارات على ٣١٪ من إجمالي الصادرات في ٢٠٠٢، وتتوجه تجارة إعادة التصدير من الإمارات عادة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، غير أن القائمة إتسعت في السنوات الأخيرة لتشمل روسيا وشرق أوروبا وباكستان والهند وجنوب أفريقيا وجميعها إكتسبت أهمية متزايدة ضمن أسواق إعادة التصدير من الإمارات.

سوق الأوراق المالية

عززت أسواق الأسهم المحلية خلال العام ٢٠٠٤ من المكاسب التي تم تحقيقها في العام ٢٠٠٣ ليرتفع مؤشر SC - UAE خلال العام ٢٠٠٤ ومع نهاية شهر ديسمبر بنسبة نمو ١٠٣٪ عن بداية العام. كما سجلت قيم الأسهم المتداولة مستويات قياسية خلال العام لتصل في نهاية ديسمبر إلى حوالي ٥٧ مليار درهم مقارنة مع ١٦,١ مليار درهم تم تسجيلها خلال الاعوام الاربعة الاخيرة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣.



ويمكن ايجاز العوامل التي لعبت دوراً هاماً في تحسن أداء سوق الأسهم المحلية خلال العام ٢٠٠٤ من حيث القيم السوقية للشركات المدرجة وأحجام التداول في النقاط التالية:

١. ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات تدعم الاقتصاد الوطني.
٢. انخفاض سعر الفائدة المصرفية إلى أدنى مستوياتها.
٣. انخفاض تكلفة الاقتراض إلى ما بين ٥,٢٪ إلى ٤,٤٪ سنوياً.
٤. زيادة عدد الشركات المدرجة في بورصتي أبوظبي ودبي لتصل إلى ٥١ شركة مساهمة عامة.
٥. التحسن القوي في الأداء المالي للشركات المدرجة والإفصاح الدوري عن هذا الأداء.
٦. دخول أعداد كبيرة من المستثمرين إلى سوق الأسهم المحلي إضافة إلى النشاط الملحوظ للمضاربين في هذه السوق.
٧. توجه بعض شركات المساهمة العامة بالسماح للاجانب بتملك جزء من أسهمها. ٨. ارتفاع حجم السيولة المحلية.
٩. عودة النشاط لسوق الاصدار الاولي من خلال تأسيس شركات مساهمة عامة جديدة أو خصخصة شركات حكومية قائمة.

وعليه فمن المتوقع أن ينهي سوق الأسهم المحلية العام ٢٠٠٤ محافظاً على جميع مكاسبه التي حققها خلال العام.

تحليل عن السوق والمنافسة

إن موقع دولة الإمارات الاستراتيجية على مفترق الطرق بين آسيا ومنطقة الشرق الأوسط يضعها بمثابة مركز التوزيع الدولي الرئيسي المثالي بالنسبة لخدمات الشحن. وقد نما سوق الشحن في الشرق الأوسط بمعدل متوسط بلغ ١٥٪ سنوياً منذ ١٩٩٥. ويمكن أن يعزى هذا النمو في سوق الشحن إلى التوسع الإقتصادي الجوهري الذي تحققه المنطقة وإلى التأسيس الناجح للعديد من مناطق التجارة الحرة الرئيسية وإلى تطور المحاور التجارية الرئيسية، وخصوصاً في مدينة دبي.

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	المؤشرات الاقتصادية
٢٤١,٨٢٨	٢٢٦,٠١١	٢٢١,٧٥١	٢١٤,٢٢٧	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ (مليون درهم)
٪٧,٠	٪١,٩	٪٣,٥	-	معدل النمو (٪)
٢١,٦٩٢	٢٠,١٣١	١٨,٣١٣	١٦,٢١١	قطاع النقل والتخزين والاتصالات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ (مليون درهم)
٪٩,٠	٪٨,٩	٪٨,٣	٪٧,٦	نسبة القطاع من الناتج المحلي (٪)
٢٤,٩٧٤	١٩,٦٧٨	١٩,٥٣١	١٩,٣٠٠	الصادرات غير النفطية (طن)
٨,٦٤٩,٤٩٧	٧,٥٣٥,٩٥٦	٧,١٤٥,٨٩٠	٦,٧٣٥,٤٤٥	الصادرات غير النفطية (ألف درهم)
٩,٦٢٠	٣,٢٨٠	٣,٠١٧	٢,٦٨٩	إعادة التصدير (طن)
٤١,١٢٤,٩٢٢	٣١,٤٤٤,٠٠٨	٢٦,٠٩٦,٦٧٢	٢٢,٩٩٩,٨٧٣	إعادة التصدير (ألف درهم)
٣٤,٦٥٤	٢٠,٥١٦	٢٠,٨٢٠	١٩,١١٠	الواردات (طن)
١٢٢,٥٨٢,٤٧٤	١١٢,١٧٥,٦٥٥	٩٩,٨٦٣,٨٠٠	٩٥,١٦٠,٦١٦	الواردات (ألف درهم)
١,٢٨٩,٠٠٠	١,١٨٦,٠٠٠	١,١٩١,٠٠٠	-	الشحن الجوي (طن)
٩٦,٩٠٠	٨٨,١٦٤	٧٩,٤٩٥	-	الشحن البحري (طن)

المصدر: النشرة الإحصائية لدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٣ - وزارة التخطيط

ومن الواضح أن دولة الإمارات قد تبوأ مكاناً رائداً في تقديم الخدمات اللوجستية المختلفة عن طريق انشائها للمدن الصناعية المختلفة ومستودعات التخزين ومدن التجارة الحرة فتفوقت بذلك على مثيلاتها سواء في منطقة الخليج العربي أو الشرق الأوسط، الأمر الذي هياها بيئة صالحة لتنمية كافة القطاعات الأخرى وبالأخص القطاع المالي والصناعي.

ومما يعزز من تنافسية السوق وخلق حاجة ملحة لقيام كيان قوي هو التحرك الحكومي نحو تشجيع تطوير التجارة لتنويع اعتماد الاقتصاد على إنتاج النفط. وسوف يؤدي النمو في التجارة إلى الطلب المتزايد على خدمات النقل السريع والشحن والتخزين. وبينما يعتبر سوق الإمداد في الشرق الأوسط أكثر صغراً وعموماً أقل تطوراً منه في أوروبا وأمريكا الشمالية، فإن الشرق الأوسط ينمو بسرعة أكبر بمعدل متوقع أن يزيد على ١٠٪ سنوياً.

وبسبب خصائص السوق المختلفة وأنظمة العمل المعقدة ومتطلبات الترخيص فإن صناعة الإمداد في الشرق الأوسط مجزأة مما أدى إلى عدم وجود شركات مهيمنة في البريد السريع وإرسال الشحنات أو الإمداد في غالبية الأسواق.

تقسم صناعة الإمداد والنقل العالمية إلى مجموعتين رئيسيتين من الشركات المتنافسة: الشركات العالمية كبيرة الحجم حيث تتوزع عملياتها في جميع الأسواق الرئيسية وتقدم سلسلة متكاملة من الخدمات والشركات التي تركز على السوق المحلية أو الصغيرة إقليمياً وتقدم خدماتها غالباً لعدد محدود من خطوط العمل وترتكز غالبية شركات الإمداد الإقليمية على الخدمات المحلية بمستويات مختلفة من الشراكة مع ممثلين أكبر منها لتقديم الخدمات العالمية ، ومن هذه الشركات الإقليمية :

- أرامكس العالمية (Aramex International): تأسست شركة أرامكس العالمية في عام ١٩٨٢ ولها عمليات في أنحاء العالم لتقديم الحلول الكاملة للنقل والإمداد . وهي أيضاً المؤسس والرئيس لإتلاف التوزيع العالمي (Global Distribution Alliance) والذي أصبح خلفاً لإتحاد النقل الجوي التابع لشركة (Airborne) ويوجد لدى الشركة حالياً ١٤٣ مكتباً في ٣٤ دولة وأكثر من ٣,٤٠٠ موظف.
- سكاى نت ورلد وايد اكسبريس (Sky Worldwide Express) : وهي شركة بريد سريع وخدمات توزيع وهي المرخص المحلي للشبكات العالمية التي تغطي ١٨٠ دولة.
- موديرن لاين ديستريوشن (Modern Line Distribution)(الإمارات): تقوم بخدمات الاستيراد والتوزيع وإرسال الشحنات للمنطقة والتعاون مع مجموعة روهليج لخدمات البريد السريع الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- كانو رابيد ترانزيت (Kanoo Rapid Transit) (الإمارات): وهي شركة خدمات بريد سريع وتخزين وتوزيع لدول الخليج .
- وورلد وايد لوجيستكس سيستمس (Worldwide Logistics Systems) (السعودية): وهي شركة خدمات بريد سريع وتوزيع محلي .
- أرو إكسبريس (Arow Express) (الأردن): وهي شركة خدمات بريد سريع وتوزيع محلي.
- ميدكس (Medex)(الأردن): وهي شركة خدمات بريد سريع وتوزيع محلي.
- بلودارت إكسبريس (Blue Dart Express)(الهند): وهي شركة خدمات بريد سريع محلي وتوزيع وتغطي ١١,٠٠٠ موقع وهي شريك فيدكس للخدمات العالمية وقد قامت شركة DHL بشراء ما نسبته ٦٨,٢٪ في نوفمبر ٢٠٠٤.
- إلبي (Elbee)(الهند): وهي شركة خدمات بريد سريع وتوزيع محلي تغطي ١,٢٠٠ موقع وشريكة مع UPS و TNT للخدمات العالمية.

الجزء السادس: البيانات المالية والتوقعات والإفتراضات

إن المعلومات المالية التي تتضمنها هذه النشرة هي توقعات لأداء الشركة في المستقبل وليست نهائية، وعلى المستثمر أن لا يفسرها كضمان للأداء.

الميزانية العمومية المتوقعة

تعتمد الشركة استثمار رأس المال في تملك واستحواذ شركة أو مجموعة من الشركات العاملة في قطاع النقل والتخزين والخدمات اللوجستية وفقاً لأغراضها. وفيما يلي أهم بنود الميزانية العمومية المتوقعة خلال السنوات الأربعة الأولى من التشغيل عقب تأسيس الشركة:

درهم (ألف)	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
الموجودات				
الموجودات المتداولة	٣٥٥,٢٥٨	٢٤٩,١٤٤	١٥٩,٥٩٤	٨٤,٣١٥
استثمارات	٩٧٩,٠٠٠	٩٧٩,٠٠٠	٩٧٩,٠٠٠	٩٧٩,٠٠٠
مجموع الموجودات	١,٣٣٤,٢٥٨	١,٢٢٨,١٤٤	١,١٣٨,٥٩٤	١,٠٦٣,٣١٥
المطلوبات وحقوق المساهمين				
مجموع المطلوبات	-	-	-	-
حقوق المساهمين	١,٣٣٤,٢٥٨	١,٢٢٨,١٤٤	١,١٣٨,٥٩٤	١,٠٦٣,٣١٥
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	١,٣٣٤,٢٥٨	١,٢٢٨,١٤٤	١,١٣٨,٥٩٤	١,٠٦٣,٣١٥

الأرباح / (الخسائر) المتوقعة

تعكس التوقعات المالية في نشرة الإكتتاب هذه أداء الشركة المتوقع خلال السنوات الأربعة المقبلة. ويجب أن لا تعتبر هذه التقديرات كاملة التعبير عن الموضوع بجممله، بل يجب ان تقرراً مرتبطة مع تفاصيل استعراض النتائج المالية المتوقعة.

وسيكون مصدر الدخل الرئيسي للشركة عبارة عن توزيعات الأرباح المختلفة من الشركات التي سيتم الاستثمار فيها. وقد تم افتراض مصاريف تشغيلية بقيمة (١, ١) مليون درهم إماراتي لتغطي مصاريف الرواتب والإيجارات وكافة المصاريف الأخرى، وفيما يلي أهم بنود قائمة الأرباح والخسائر:

درهم (ألف)	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
أرباح استثمارات	١٠٧,٢١٤	٩٠,٦٤٩	٧٦,٣٧٩	٦٤,٤١٥
مصاريف تشغيلية	(١,١٠٠)	(١,١٠٠)	(١,١٠٠)	(١,١٠٠)
صافي الربح (القابل للتوزيع)	١٠٦,١١٤	٨٩,٥٤٩	٧٥,٢٧٩	٦٣,٣١٥

ويراعى ملاحظة أن معظم التقديرات والافتراضات المستخدمة في الدراسة المالية تم احتسابها إستناداً إلى مستويات الإيرادات والدخل المتوقعة للشركات التي سيتم الاستثمار فيها والعاملة في هذا القطاع وفيما يلي الافتراضات والتقديرات المالية والتي سيتم الاستناد إليها من قبل مجلس الإدارة قبل شراء أسهم هذه الشركات:

- الإيرادات: تم تقدير الإيرادات على أساس المعدلات المعمول بها للشركات العاملة في القطاعات المختلفة:
- قطاع البريد الدولي السريع: تم احتساب متوسط السعر لكل شحنة بحوالي ٨٠-٩٠ درهم إماراتي مع هامش ربح إجمالي قدره ٥٤-٥٨٪.
- قطاع البريد السريع المحلي: تم احتساب متوسط السعر لكل شحنة بحوالي ١٥-٢٠ درهم إماراتي مع هامش ربح إجمالي قدره ٨٠-٨٢٪.
- قطاع شحن البضائع: تم احتساب متوسط السعر لكل كيلو غرام بحوالي ٢-٣ درهم إماراتي مع هامش ربح إجمالي قدره ٢٠-٢٥٪.

- **المصروفات التشغيلية:** تتألف المصاريف التشغيلية من رواتب الإدارة والإيجارات والاستهلاك وتكاليف الكهرباء والمصاريف الأخرى الثابتة ويجب ألا تزيد هذه المصروفات التشغيلية عن ٢٧٪ من إجمالي الإيرادات.

إفتراضات أخرى:

- **معدلات النمو:** سيتم الاستثمار في الشركات التي تفوق معدلات نمو الإيرادات والأرباح خلال السنوات الثلاثة السابقة أكثر من ١٥٪ والتي تبشر بمعدلات نمو لا تقل عن ١٠٪ خلال السنوات الأربعة المقبلة بعد تأسيس الشركة.
- **توزيع الأرباح:** تم افتراض أن توزع الشركات المستثمر فيها حوالي ٩٠٪ من أرباحها سنوياً على ألا يؤثر ذلك على متطلبات تلك الشركات من نفقات تشغيلية أو استثمارية وأن تحتفظ بالمبلغ المتبقي (١٠٪) لتغطية متطلبات التشغيل المختلفة والمتطلبات الأخرى.
- يتم إحتساب الإحتياطيات العامة والقانونية حسب المتطلبات الواردة في قانون الشركات.

يتم حساب الاستهلاك على أصول الشركة كما بطريقة القسط الثابت على أساس:

- أجهزة الكمبيوتر ٣ سنوات
- لأدوات والمعدات ٥ سنوات
- المفروشات والديكورات ٥ سنوات
- السيارات ٥ سنوات

معدلات النمو وربحية السهم

ويخلص الجدول الآتي معدلات النمو وربحية السهم:

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	عدد الأسهم المصدرة (ألف)
٪١٨,٥	٪١٩,٠	٪١٨,٩	-	معدل النمو في صافي الربح (%)
١٠,٦	٩,٠	٧,٥	٦,٣	ربحية السهم (فلس)
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	القيمة الاسمية للسهم (فلس)
١٣٣	١٢٣	١١٤	١٠٦	القيمة الدفترية للسهم (فلس)
٪١٠,٦	٪٩,٠	٪٧,٥	٪٦,٣	العائد على رأس المال (%)

سياسة توزيع الأرباح

سوف تسعى الشركة لتطبيق سياسة متمامية في توزيع الأرباح على المساهمين سيتم تحديدها من قبل مجلس الإدارة والإعلان عنها في حينه، على أن لا يؤثر ذلك سلباً على مستويات أداء الشركة أو الشركات المستثمر فيها.

المدققون

عين المؤسسون مكتب ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) العضو في ديلويت توش توماتسو مراجعاً مستقلاً للشركة يتولى مهمته الى حين انتهاء الجمعية العمومية التأسيسية.

الجزء السابع: محاذير الاستثمار

إن الغرض من هذا الجزء في نشرة الإكتتاب هذه هو إلقاء الضوء على بعض المحاذير والعوامل الأخرى التي ستؤثر على نجاح الشركة، وبالتالي على المستثمرين في أسهمها. وعلى المستثمرين إن يدركوا بأن أية توقعات فيما يتعلق بمعدلات النمو أو مستويات الربحية أو الأداء المستقبلي للاستثمارات المذكورة هنا تمثل تقديرات تم إعدادها على أساس الافتراضات المذكورة في نشرة الإكتتاب هذه. ويجب إدراك أن النتائج الحقيقية قد تختلف بشكل كبير عن التوقعات، وبالتالي فإنه يجب عدم اعتبار تضمين البيانات المتوقعة في نشرة الإكتتاب هذه على أنه تعهد من قبل الشركة أو أي شخص آخر بأن النتائج المتوقعة سيتم تحقيقها، فقد يتأثر الأداء المالي لأي شركة بعدة عوامل، يكون بعضها خارجاً عن سيطرة الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة. ومهما يكن من أمر، فيجب أن لا تفسر هذه المحاذير على أنها حصرية، ويجب على المستثمرين المحتملين الحرص والأخذ بعين الاعتبار كافة المعلومات الأخرى المتعلقة بالاستثمار في الشركة وأن يستشيروا خبراء مختصين قبل الاستثمار في الشركة.

إن أي استثمار من هذا النوع يحوي مخاطر أساسية وعليه فإنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن قيمة الاستثمارات في الشركة قد تنخفض أو ترتفع وقد يكون من الصعب بيعها أو إدراك ربحيتها على المدى القصير.

الاستقرار السياسي

المخاطرة: تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي تواجه تقلبات سياسية وأمنية ناتجة عن وجود بؤر صراع في أنحاء متفرقة من المنطقة.

خطة الشركة للتعامل مع هذا النوع من المخاطر: تتميز الإمارات عن بقية الدول العربية باستقرار سياسي ناتج عن بعدها النسبي من مناطق الصراع، بالإضافة إلى موقفها المتوازن إزاء تلك القضايا. وسوف تقوم الشركة ببذل قصارى جهدها لتفادي الاستثمار في المناطق التي قد تؤثر سلباً على عملياتها.

سعر صرف النقد الأجنبي

المخاطرة: تتلخص هذه المخاطرة في تأثير التذبذبات في سعر صرف النقد الأجنبي على أعمال ونتائج الشركة.

خطة الشركة للتعامل مع هذا النوع من المخاطر: ستسعى الشركة إلى عدم الخوض في مخاطر العملات من خلال تجنب أي عملية شراء أو بيع أو تمويل لعملات أجنبية من دون أن تكون مغطاة بالعملات الأجنبية.

المنافسة

المخاطرة: تكمن المخاطرة في وجود شركات أجنبية ذات ملاءة مالية ضخمة تعمل في السوق المحلي الأمر الذي من شأنه أن يخلق سوق منافسة شديدة.

خطة الشركة للتعامل مع هذا النوع من المخاطر: ستقوم الشركة كمؤسسة وطنية تخدم السوق المحلي والأسواق المجاورة بالاستثمار في شركة أو عدة شركات قائمة رائدة، مما يمكنها من تكوين محفظة من الاستثمارات التي لها القدرة على استحواد دور الصدارة عن طريق استيعاب متطلبات الأسواق المختلفة وفهم عقلية المستهلك مما تعجز عنه الشركات الأجنبية الأخرى. وبالرغم من حدة المنافسة فإنه من المتوقع أن تحقق الشركة عوائد مجدية لمساهميها.

مخاطر عدم إيجاد شركات رائدة تعمل في القطاع يمكن الاستثمار فيها

المخاطرة: هدف الشركة الرئيسي هو استثمار كامل رأس المال في شركة أو مجموعة من الشركات الرائدة في مجال النقل والتخزين والخدمات اللوجستية وعليه تم بناء التوقعات المالية، فمن المحتمل أن لا تستطيع الشركة إيجاد استثمارات مناسبة في القطاع أو أن تكون هذه الاستثمارات بأسعار مغالى فيها.

خطة الشركة للتعامل مع هذا النوع من المخاطر: قبل القيام بتأسيس الشركة قام المؤسسون بدراسة متأنية لحجم السوق واحتياجاته ولقوى العرض والطلب وللشركات القائمة العاملة في هذا المجال ، حيث استخلصوا أنه وبالرغم من أن السوق في طور النمو ويتسم بكثرة الشركات الجيدة التي تتنافس على تقديم الخدمات اللوجستية المختلفة إلا أنه لا يوجد شركة تسيطر على القطاع بأكمله أو تقدم خدمات تضاهي تلك المقدمة من الشركات الأجنبية. وعليه فإن الشركة من خلال تأسيس أو تملك شركة أو مجموعة من الشركات ستكون قادرة على توفير مجموعة متكاملة من الخدمات اللوجستية.

انتقال الموظفين إلى المؤسسات المنافسة

المخاطرة: يعتمد نجاح أية شركة على كفاءة الإدارة التنفيذية وفريق العمل بها، وهذه المخاطرة تشمل موظفي الشركة أو موظفي الشركات التي سيتم الاستثمار بها وتزيد المخاطرة في حالة تركيز المهام الحيوية في عناصر معينة أو عدم وجود صف ثان قادر على إدارة الشركة في حالة خروج واحد أو أكثر من المدراء التنفيذيين.

خطة الشركة للتعامل مع هذا النوع من المخاطر: ستقوم الشركة باتباع سياسة المحافظة على الموظفين لديها ولدى الشركات المستثمر فيها من خلال اعتماد حوافز مالية. هذا إلى جانب خلق مناخ عمل ملائم لكسب ولاء الموظفين للشركة. بالإضافة إلى وضع برامج تستقطب عناصر جديدة بالشركة وتدريبهم لملء أي فراغ يمكن أن يحصل، والمهم هنا هو الحفاظ على الكوادر الفنية المتخصصة والعمل على إعداد كوادر بديلة من خلال التطوير والتدريب.

القدرة على إدارة النمو

المخاطرة: تعد قدرة الشركة على النمو من العوامل الرئيسية التي يتم على ضوءها تقييم أداء الشركة ولذلك أصبح من الضروري لأي شركة أن يكون لها استراتيجية واضحة لاضحة لنمو أعمال الشركة.

خطة الشركة للتعامل مع هذا النوع من المخاطر: سوف تقوم الشركة بوضع إطار واضح للاستثمار في الشركات العاملة في القطاع ، ومن أهم بنود هذا الإطار هو الاستثمار في الشركات التي بلغت معدلات نمو أرباحها في الثلاث سنوات السابقة للاستثمار أكثر من ١٥٪ والتي تبشر بمعدلات نمو أكثر من ٢٠٪ في السنوات الخمسة التي تعقب الاستثمار.

الاستثمار في الأسهم

يجب أن تؤخذ بالاعتبار كافة المعلومات المتوفرة عن أي مشروع قبل البدء في الاستثمار برأس ماله، وللاستثمار في الأسهم طبيعة مختلفة تفرض اعتبارات خاصة. حيث يمكن لسعر السهم أن يتذبذب بحيث تزيد أو تنقص قيمته بناء على معطيات خاصة متعلقة بالعرض والطلب دون النظر، في بعض الأحيان، إلى الأداء المالي والاستراتيجي للشركة.

الضرائب

لا يتم تحصيل أي ضرائب على أرباح وإيرادات الشركات المثيلة في دولة الإمارات العربية المتحدة في الوقت الحالي. كما لا يخضع الأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً لضريبة الدخل ، و على الرغم من ذلك فإنه من الممكن أن تكون الشركة أو الشركات التي سيتم الاستثمار فيها خاضعة للضرائب.



الرؤى المستقبلية

تحتوي نشرة الإكتتاب على العديد من الرؤى المستقبلية والمعلومات ذات الصلة بالشركة والتي تستند إلى تكهنات وتوقعات وتقديرات ومعلومات متاحة حالياً. هذه المعلومات تشمل على سبيل المثال لا الحصر بيانات حول استراتيجيات الشركة وخططها وأهدافها وتوقعاتها ونواياها وإنفاقها وإفتراساتها.

هذه البيانات تعكس وجهات النظر الحالية للمؤسسين فيما يختص بأحداث مستقبلية وهي لا تضمن الأداء المستقبلي وتشمل مخاطر محددة وعناصر يصعب التنبؤ بها. بالإضافة إلى ذلك فإن بعض المعلومات المستقبلية تستند إلى إفتراسات إزاء أحداث مستقبلية قد تكون غير دقيقة. وهناك العديد من العوامل التي قد تؤدي إلى اختلاف توقعات الشركة عن أية نتائج مستقبلية أو أداء أو إنجازات قد يتم التعبير عنها أو استنتاجها من خلال تلك البيانات المستقبلية. ومن هذه العوامل ما يلي:

- التغيرات في الأوضاع السياسية والإقتصادية وظروف الأعمال العامة في الدول أو المنطقة التي تعمل فيها الشركة والشركات التي تستثمر فيها.
- التغيرات في القوانين أو السياسات الحكومية أو الأنشطة الحكومية أو شبه الحكومية في الدول التي تعمل فيها الشركة والشركات التي تستثمر فيها.
- التغيرات في الطلب والعرض والأسعار للنفط الخام والبتروكيماويات بما في ذلك التغيرات في حصص الإنتاج للدول الأعضاء في منظمة أوبك.
- التغيرات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم.
- التغيرات في إستراتيجية العمل.
- وعوامل أخرى متعددة.

إن العديد من هذه العوامل المشار إليها أنفاً ترتبط بطبيعتها بالأوضاع الإقتصادية ومن ثم فهي تخرج عن نطاق سيطرة إدارة الشركة. وفي حال مواجهة واحدة أو أكثر من تلك المخاطر أو في حال عدم ثبوت صحة أحد الإفتراسات فإن النتائج الفعلية للشركة قد تختلف عن تلك النتائج المتوقعة الواردة في نشرة الإكتتاب.

الجزء الثامن: حقوق الأسهم وسياسة توزيع الأرباح

حقوق الأسهم

استعراض لرأس مال الشركة

يبلغ رأس مال الشركة المدفوع مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم موزع على (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم بقيمة إسمية قدرها (١) درهم للسهم الواحد. وتبلغ حصة مؤسسي الشركة (٤٥٠) مليون سهم، تم دفع ١٠٠٪ من قيمتها الاسمية أي ما يعادل (١) درهم للسهم الواحد بالإضافة إلى فلسين (٢) عن السهم الواحد بمثابة مصاريف إصدار وتم إيداعها في حساب الشركة لدى بنك أبو ظبي التجاري. أما الأسهم المتبقية والبالغ عددها (٥٥٠) مليون سهم فسوف تطرح للإكتتاب العام بموجب هذه النشرة. وقد قدرت تكاليف الإصدار بالإضافة إلى مصاريف ما قبل التأسيس والأبحاث بحوالي (٢٠) مليون درهم والتي سيتم سدادها من قبل المكتتبين. وسيدفع كل مساهم فلسين (٢) عن كل سهم مقابل مصاريف إصدار الأسهم، أما الرصيد المتبقي من تكاليف الإصدار ومصاريف ما قبل التأسيس المذكورة أعلاه فسيتم خصمه/إضافته من/إلى حساب الشركة بعد اعتماد تلك المصاريف من قبل الجمعية العمومية التأسيسية.

ملكية الأسهم

جميع أسهم الشركة أسهم إسمية. ويجوز لغير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة تملك أسهم الشركة، وذلك وفقاً لشروط وأحكام نظام الشركة الأساسي.

حقوق المساهمين

يبين قانون الشركات التجارية ونظام الشركة الأساسي حقوقاً أساسية لحاملي الأسهم وهي تتضمن ما يلي:

- استلام الأرباح المعلن عنها في اجتماع الجمعية العمومية.
- حق أولوية الإكتتاب بأسهم جديدة في الشركة في المستقبل قبل الآخرين من غير المساهمين.
- حق المشاركة في أي توزيع لأصول الشركة عند التصفية.
- حق معاينة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر الصادرين عن الشركة.
- استلام إشعارات الدعوة لاجتماعات الجمعية العمومية للشركة.
- المشاركة والتصويت في الجمعيات العمومية سواء شخصياً أو بالتفويض.
- استعمال الحق القانوني لمعارضة أي قرار تتخذه الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة في حال عدم التزامه بالقانون أو بنظام الشركة الأساسي،
- مطالبة مجلس الإدارة ومدققي الحسابات بمراجعة أحكام قانون الشركات التجارية وعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي في كل ما يصدر عنهم.

وللشركة شخصية اعتبارية مستقلة، ومسؤولية كل مساهم محددة وتتحصر في قيمة مساهمته في رأس مال الشركة، وبالتالي لا يجوز لأي طرف ثالث المطالبة بأي من أصول المساهم الأخرى لسداد ديون على الشركة.

نقل ملكية الأسهم

سيكون رأس مال الشركة من مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم مدفوعة بالكامل. وسيتم إصدار وتسجيل الأسهم من خلال شهادات أسهم يحصل عليها المساهمون وستحتفظ الشركة بسجل مساهمين يوضح عدد الأسهم المملوكة لكل مساهم في جميع الأوقات. وستسعى الشركة لإدراج أسهمها في سوق دبي المالي في أقرب وقت بعد إنجاز عملية الإكتتاب. عند إدراج الأسهم في سوق دبي المالي ستتحول شهادات الأسهم إلى أسهم إلكترونية وسيُنقل سجل المساهمين إلى سوق دبي المالي. جميع عمليات بيع ونقل ملكية الأسهم يجب أن تتم وفقاً لعقد التأسيس وتعديلاته والأنظمة المتبعة لدى سوق دبي المالي والقوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولن تعترف الشركة إلا بعمليات نقل الأسهم التي تظهر في السجل.

لن تقوم الشركة بإعطاء أي مشورة أو معلومات عن القيمة السوقية للأسهم. ويحدد سعر التداول بين المساهم والمتنازل له ضمن اتفاقية خاصة بينهما دون أن تتحمل الشركة أي مسؤولية أو التزام بهذا الصدد.

أسهم المؤسسين

لا يجوز للمؤسسين التنازل عن أسهمهم إلا إلى مؤسسين آخرين أو لأعضاء مجلس الإدارة، ويستمر هذا المنع إلى أن يتم إصدار الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر لسنتين ماليتين على الأقل من تاريخ إعلان تأسيس الشركة، وذلك بموجب قانون الشركات التجارية.

التغييرات في رأس مال الشركة

يمكن زيادة رأس مال الشركة بقرار من الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين بناءً على توصية من مجلس إدارة الشركة. وتتحقق الزيادة عن طريق إصدار أسهم جديدة أو بدمج الاحتياطي أو جزء منه في رأس مال الشركة وإصدار أسهم بقيمة هذا الدمج أو بتحويل السندات إلى أسهم. ويكون للمساهمين حق الأولوية في الإكتتاب بالأسهم الجديدة بما يتناسب مع حصصهم وبما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية.

ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الإسمية. وإذا تم إصدارها بأكثر من قيمتها الإسمية سيضاف الفارق (علاوة الإصدار) إلى الاحتياطي القانوني حتى ولو جاوز بذلك نصف رأس المال. وستخصص للمساهمين الراغبين بالإكتتاب في الأسهم الجديدة أسهم تتناسب مع حصصهم الحالية آنذاك، مع الأخذ بالاعتبار أن لا تزيد الأسهم الجديدة المخصصة لكل مساهم عن العدد الذي تقدم بطلبه عند الإكتتاب.

ويجوز للمساهمين بقرار من الجمعية العمومية غير العادية للشركة، ووفقاً للأسباب والإجراءات الموضحة في قانون الشركات التجارية، أن يقرروا تخفيض رأس مال الشركة.

امتلاك الشركة لأسهمها

لا يجوز للشركة أن ترتهن أسهمها أو أن تشتري تلك الأسهم بخلاف ما ورد أدناه إلا إذا كان الشراء لتخفيض رأس المال أو لاستهلاك الأسهم، وعندها لا يكون للأسهم التي تحوزها الشركة صوت في مداوات الجمعية العمومية. ويجوز للشركة شراء نسبة من أسهمها لا تتجاوز ١٠٪ من تلك الأسهم بقصد بيعها إذا انخفضت القيمة السوقية لتلك الأسهم عن قيمتها الدفترية وفقاً للضوابط والأحكام الواردة في القانون الإتحادي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية.

حقوق التصفية

في حال تصفية الشركة، يتم توزيع صافي الأصول على المساهمين حسب نسب مساهمتهم في رأس المال، بعد أداء ما على الشركة من التزامات وسداد كامل القيمة الإسمية للأسهم.

شهادات الأسهم

تسلم الشركة كل مساهم قام بالإكتتاب في أسهمها بصورة صحيحة شهادة مؤقتة (إخطار تخصيص) بالأسهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء تأسيسها وتكون محتوياتها وفقاً للقانون. وستستبدل الشركة الشهادات المؤقتة بأخرى دائمة مستقاة من واقع سجل الأسهم بأرقام متسلسلة وتوقع من قبل عضوين من أعضاء مجلس الإدارة وتختم بختم الشركة. وفي حالة إدراج أسهم الشركة في أحد أسواق الأوراق المالية تسري القوانين والنظم الخاصة بهذا الشأن فيما يتعلق بشهادات الأسهم.

اجتماعات المساهمين

ستوجه الدعوة لجميع المساهمين لحضور اجتماعات الجمعيات العمومية بما في ذلك اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية للشركة، طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية، وللمساهمين الحق بالحضور شخصياً أو بمقتضى تفويض.

ويجوز للمساهم أن يفوض نائباً عنه من غير أعضاء مجلس الإدارة لحضور اجتماع الجمعية العمومية. ويعتبر مثل هذا التحويل نافذاً إذا تم تأكيده بتفويض خطي خاص صادر وفقاً للشروط التي يحددها مجلس الإدارة. ولا يجوز لحامل التفويض عن أكثر من مساهم أن يمثل بهذه الصفة أكثر من ٥% من أسهم الشركة.

وسوف يقوم المؤسسون بتوجيه الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية التأسيسية للشركة بخطاب سيتم إرساله مرفقاً بجدول أعمال الجمعية إلى كل المساهمين بالبريد المسجل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إغلاق الإكتتاب. كما سيتم الإعلان عن ذلك في صحيفتين محليتين تصدران باللغة العربية قبل الموعد المحدد للاجتماع بواحد وعشرين يوماً على الأقل.

وسيكتمل النصاب للاجتماع الأول للجمعية العمومية التأسيسية وفقاً لما هو وارد في قانون الشركات التجارية. وتصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع. ويقدم المؤسسون في اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية للشركة تقريراً عن عمليات تأسيس الشركة والنفقات التي استلزمها والنشاطات التي قاموا بها والالتزامات التي ارتبطوا بها بإسـم الشركة على أن يكون ذلك مدعماً بكافة المستندات الثبوتية.

انعقاد الجمعيات العمومية العادية

على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية العادية للانعقاد مرة واحدة على الأقل في السنة المالية للشركة أو إذا طلب منه ذلك عشرة مساهمين يملكون على الأقل ٣٠% من رأس مال الشركة كحد أدنى، أو إذا طلب منه مدقق حسابات الشركة أو وزارة الاقتصاد والتخطيط، بعد التشاور مع السلطة المختصة في الحالات المحددة في المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية.

وتعتبر الجمعية العمومية العادية مكتملة النصاب إذا حضرها عدد من المساهمين يمثلون على الأقل ٥٠% من رأس مال الشركة. وفي حال عدم توفر النصاب المطلوب في الاجتماع الأول، ستم الدعوة لاجتماع ثانٍ للجمعية العمومية على أن يعقد في مدة أقصاها ٣٠ يوماً من تاريخ الاجتماع الأول وسيعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً في جميع الأحوال. وتصدر قرارات الجمعية العمومية العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

انعقاد الجمعيات العمومية غير العادية

تجتمع الجمعية العمومية غير العادية بناءً على دعوة مجلس الإدارة. وعلى المجلس توجيه الدعوة إذا طلب منه ذلك عدد من المساهمين يملكون ٤٠% من رأس مال الشركة على الأقل. وتعتبر الجمعية العمومية غير العادية مكتملة النصاب إذا حضرها عدد من المساهمين يمثلون ٧٥% من رأس مال الشركة على الأقل. وإذا لم يكتمل النصاب المطلوب في الاجتماع الأول، ستم الدعوة لاجتماع ثانٍ على أن تعقد في مدة أقصاها ٣٠ يوماً من تاريخ الاجتماع الأول. ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل. وإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع توجه الدعوة لاجتماع ثالث على أن يعقد بعد انقضاء ٣٠ يوماً من تاريخ الاجتماع الثاني ويعتبر الاجتماع الثالث صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين ولا تكون قرارات الجمعية في الحالة الأخيرة نافذة إلا بعد موافقة السلطة المختصة عليها. وتصدر قرارات الجمعية العمومية غير العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع ما لم تكن هذه القرارات متعلقة بزيادة أو تخفيض رأس مال الشركة أو بإطالة مدة الشركة أو حلها قبل الميعاد المعين في النظام الأساسي أو دمجها في شركة أخرى أو تحويلها ، وفي هذه الأحوال لا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.

حقوق التصويت

لكل مساهم حق حضور الجمعية العمومية ويكون له عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه سواء كان ذلك بحضوره أو بمقتضى سند تفويض أو تمثيل.

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد أتعاب أو مكافأة مجلس إدارة الشركة بموجب المادة (٢٤) من النظام الأساسي للشركة. وسيتم اتخاذ هذه القرارات بموجب أحكام قانون الشركات التجارية وعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي.

تعديلات النظام الأساسي

يحق للمساهمين تعديل أحكام النظام الأساسي بقرار من الجمعية العمومية غير العادية ووفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية.

البيانات المالية والمراسلات الأخرى مع المساهمين

سوف توفر الشركة لكل مساهم إمكانية الحصول على نسخة من تقريرها السنوي ومن ملخص نتائج مركزها المالي بعد تدقيقه من قبل مدققي حساباتها القانونيين.

توزيع الأرباح

تحتسب أرباح الشركة الصافية على أساس دخل الشركة بعد خصم جميع المصاريف بما فيها الإطفاء والاستهلاك والمخصصات العامة التي اقتطعت لمواجهة أي خسائر محتملة أو لمواجهة التزامات طارئة أو محتملة. ووفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية يجب أن يقتطع ١٠٪ من الأرباح السنوية الصافية تخصص لحساب الاحتياطي القانوني ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرأ يوازي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المدفوع.

وللمساهمين الحق في تسلم حصته من الأرباح الموزعة مباشرة بعد اعتماد الجمعية العمومية قرار توزيعها. وعلى مجلس الإدارة تنفيذ مثل هذا القرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعتماده. وتستحق حصص الأرباح للمساهمين المسجلة أسماؤهم في السجل في اليوم المحدد لتوزيع الأرباح.

ويعتزم مجلس الإدارة اتباع سياسة متزنة في توزيع الأرباح على الأسهم بحيث تنمو حصص الأرباح بتوافق مع نسبة نمو الدخل الصافي للشركة وضمن حدود متطلبات رأس المال العامل والإنفاق الاستثماري وأي التزامات أخرى على الشركة إن وجدت.

الجزء التاسع: تفاصيل وإجراءات الإكتتاب

البيانات الأساسية

الشركة:

الشركة العربية الدولية للخدمات اللوجستية (شركة مساهمة عامة) - قيد التأسيس.

مقر الشركة:

دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

تاريخ عقد التأسيس:

١٥ فبراير ٢٠٠٥

مدة الشركة:

الفترة الأولى للشركة مئة عام بدءاً من تاريخ صدور القرار الوزاري بالإعلان عن تأسيس الشركة، وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يتم إنهاؤها أو تمديدتها بقرار من الجمعية العمومية غير العادية للشركة.

أغراض الشركة:

- الاستثمار في المشروعات التجارية والصناعية وتأسيسها وإدارتها بما في ذلك تملك الشركات العاملة في قطاع نقل البضائع والوثائق والمستندات عن طريق البر والبحر والجو والشحن والتخزين والخدمات اللوجستية.

- تأسيس أو المساهمة أو المشاركة في الشركات والمشاريع العاملة أو التي تستثمر في الأنشطة والشركات المذكورة أعلاه سواء داخل دولة الإمارات أو خارجها.

- إدارة الأنشطة والمشاريع المذكورة أنفاً سواء داخل دولة الإمارات أو خارجها.

- مزاوله أي عمل أو نشاط والقيام بأي شيء مهما كانت طبيعته والذي يكون، وفقاً لرأي مجلس إدارة الشركة مرتبطاً أو تابعاً لأي من أغراض الشركة، أو من شأنه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أن يعزز قيمة أو زيادة ربحية كل أو أي من تعهدات الشركة وممتلكاتها وموجوداتها ولتدعيم مصالح الشركة أو المساهمين فيها.

- القيام بكافة الأعمال التي تؤدي وفقاً لرأي مجلس إدارة الشركة إلى تحقيق كل أو أي من الأغراض المنوه عنها أعلاه أو تعد تابعة لها.

من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر من كل سنة.

السنة المالية للشركة:

مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم.

رأس مال الشركة:

١ درهم.

القيمة الإسمية للسهم الواحد:

١ درهم لكل سهم تدفع بالكامل عند الإكتتاب بالإضافة إلى فلسين (٢) عن كل سهم مقابل مصاريف الإصدار تدفع بالكامل عند الإكتتاب.

سعر الإكتتاب:

(٤٥٠) مليون درهم تمثل ٤٥% من رأس المال، حيث قام مؤسسو الشركة بالإكتتاب بهذه الأسهم ودفع قيمتها بالكامل بالإضافة إلى فلسين للسهم الواحد، أي ما يعادل (٩) مليون درهم مصاريف إصدار أودعت في حساب اكتتاب مؤسسي الشركة لدى بنك أبو ظبي التجاري. (٥٥٠) مليون سهم.

مبالغ مدفوعة من قبل المؤسسين للأسهم المكتتب بها:

عدد الأسهم المتوفرة للإكتتاب العام:

٢٥,٠٠٠ سهم ومن ثم تتضاعف بمعدل ١٠,٠٠٠ سهم بعد ذلك.

الحد الأدنى للإكتتاب:

لقد تم تحديد الحد الأعلى للإكتتاب بـ ٥٥٠ مليون سهم.

الحد الأعلى للإكتتاب:

عشرة أيام اعتباراً من يوم الخميس ٢٠٠٥/٣/٣ إلى السبت ٢٠٠٥/٣/١٢.

فترة الإكتتاب:



مقابل مصاريف الإصدار

تستحق عند الإكتتاب مصاريف إصدار بمعدل فلسين عن كل سهم. وعلى كل مساهم أن يقوم بسدادها عند الإكتتاب عن كل سهم مكتتب فيه. وفي حالة تجاوز الإكتتاب للأسهم المطروحة، فسوف يقوم المؤسسون بإرجاع مقابل مصاريف الإصدار عن الأسهم غير المخصصة للمكتتبين.

سياسة تخصيص الأسهم

سيسعى المؤسسون إلى التأكد من التخصيص العادل للأسهم لكافة المكتتبين، وسيتم التخصيص على النحو الآتي:

أولاً: سيتم تخصيص ألف (١,٠٠٠) سهم من الأسهم المطروحة لكل مكتتب.

ثانياً: في حال تجاوز الإكتتاب للأسهم المطروحة بعد تخصيص الحد الأدنى المذكور (١,٠٠٠ سهم) عن العدد المعروض في هذا الإكتتاب سيتم تخصيص الأسهم المتبقية على المكتتبين بطريقة النسبة والتناسب.

في حال تجاوز عدد المكتتبين عن خمسمائة وخمسين ألف مكتتب سيتم تخصيص جميع الأسهم المطروحة بالتساوي بين المكتتبين.

سوف تتم عملية تخصيص الأسهم بتقريب الأرقام تنازلياً إلى أقرب رقم عشري صحيح. ويحتفظ مديراً الإكتتاب بحق تخصيص الأسهم بما يضمن التوافق مع أحكام قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة.

تمديد فترة الإكتتاب

إذا لم يتم الإكتتاب بكل الأسهم المطروحة للإكتتاب خلال فترة الإكتتاب المحددة، يمكن للمؤسسين تمديد فترة الإكتتاب لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً وذلك بعد الحصول على موافقة السلطة المختصة على أن تخطر الوزارة بقرار السلطة المختصة في هذا الشأن.

إشعارات تخصيص الأسهم

ستقوم الشركة بتخصيص الأسهم خلال ١٤ يوم من تاريخ إقفال باب الإكتتاب وتقوم بإخطار المكتتبين خطياً بحصصهم الناتجة عن تخصيص الأسهم خلال ٥ أيام من عملية التخصيص هذه.

المبالغ المرتجعة بعد التخصيص

سيقوم المؤسسون في حال تجاوز الإكتتاب للأسهم المطروحة عن العدد المعروض في هذا الإكتتاب بتخصيص الأسهم على المكتتبين وفقاً لما جاء أعلاه وإعادة رصيد الأموال التي دفعها المكتتب عند تقديمه لطلب الإكتتاب. كما سيقوم المؤسسون بإعادة جميع المبالغ المدفوعة من قبل المكتتبين الذين رفضت طلباتهم، إذا تم رفض أي طلب للإكتتاب في الأسهم. وستدفع الشركة كافة الأموال المرتجعة بما فيها مقابل مصاريف الإصدار فلسين (٢) عن كل سهم من الأسهم التي لم تخصص بالإضافة إلى أية فوائد يمكن الحصول عليها على هذه الأموال وذلك خلال ٥ أيام من تاريخ تخصيص الأسهم.

الجدول الزمني للإكتتاب

الخميس ٣ مارس ٢٠٠٥	افتتاح باب الإكتتاب:
السبت ١٢ مارس ٢٠٠٥	إغلاق باب الإكتتاب:
السبت ٢٦ مارس ٢٠٠٥	تاريخ تخصيص الأسهم:
الخميس ٢١ مارس ٢٠٠٥	تاريخ إرسال إشعارات تخصيص الأسهم والمبالغ المرتجعة (إن وجدت):

الأهلية للإكتتاب

سيكون الإكتتاب في أسهم الشركة مفتوحاً أمام مواطني وغير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة من الأشخاص الطبيعيين أو الهيئات أو المؤسسات الاعتبارية أو الشركات أو المؤسسات أو الهيئات العامة للحكومة الاتحادية أو إمارات الدولة.

طلبات الإكتتاب المقدمة نيابة عن القاصرين

يحظر الإكتتاب للأفراد الذين تقل أعمارهم عن (٢١) عاماً إما مباشرة أو عن طريق وليهم أو وصيهم أو ممثلهم الشرعي.

طلبات الإكتتاب

على الراغبين في التقدم بطلب للإكتتاب في أسهم هذه الشركة استلام وتعبئة طلب الإكتتاب من أحد بنوك الإكتتاب المذكورة في هذه النشرة. ويجب أن تكون طلبات الإكتتاب المعبأة واضحة ومقروءة بالكامل، حيث سيتم رفض الطلبات غير المكتملة أو غير الواضحة. ولن يتم تحت أي ظرف قبول نسخ مصورة عن طلبات الإكتتاب.

بيان الهوية

يجب على المكتتب توضيح جنسيته في طلب الإكتتاب. كما يجب على المكتتب من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة تقديم بطاقة الهوية الوطنية (خلاصة القيد) التي تثبت هويته إلى أحد فروع بنوك الإكتتاب المذكورة في النشرة لتتم معابنتها بالإضافة إلى إرفاق نسخة مصورة عن ذلك المستند مع طلب الإكتتاب. كما يجب على الأشخاص الإعتباريين (الشركات) تقديم الأوراق الثبوتية التي تثبت ملكية الشركة مثل السجل التجاري وعضوية الغرفة التجارية المعنية بجهة النشاط ونموذج اعتماد توقيع المسؤول عن الشركة موثقاً ومصدقاً حسب الأصول، وفي حالة قيام غير المكتتب (أو غير المخول بالتوقيع عن الشركة) بالتوقيع على طلب الإكتتاب يتوجب على الموقع أن يرفق مع الطلب نسخة من أداة تخويل التوقيع مصدقة حسب الأصول.

بنود وشروط الإكتتاب

يجب أن يتم الإكتتاب بالأسهم وفقاً للبنود والشروط المذكورة في هذه النشرة وعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي المرفقين مع هذه النشرة، إضافة إلى طلب الإكتتاب والذي يمكن الحصول عليه من أحد الفروع المذكورة لبنوك الإكتتاب.

ويترتب على الإكتتاب بالأسهم وتملكها قبول النظام الأساسي للشركة وعقد تأسيسها وقرارات الجمعية العمومية للشركة. وإن وضع أي شرط من قبل المكتتب على طلب الإكتتاب سيؤدي إلى اعتبار الشرط كأن لم يكن.

وبإكمال وتسليم طلب الإكتتاب يكون المكتتب قد التزم بما يلي:

١. أنه تقدم بطلب لشراء عدد من أسهم الشركة محدد في طلب الإكتتاب (أو كما خصص له بعد إقفال باب الإكتتاب) بناءً على ووفقاً للشروط المذكورة في هذه النشرة وعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي.
٢. أنه يضمن الوفاء بالمبالغ المستحقة ويقبل بحجز أي أسهم خصصت له أو أموال مرتجعه حتى تتم تسوية دفعاته.
٣. أنه قد أعطى الصلاحية للمؤسسين بإرسال إخطار التخصيص بعدد الأسهم المكتتب بها والمخصصة له، بواسطة البريد، على مسؤوليته، وعلى عنوانه (صندوق البريد) المحدد من قبله في طلب الإكتتاب.
٤. أنه قد أعطى الصلاحية لبنوك الإكتتاب لإرسال شيك بأية مبالغ مرتجعة، بواسطة البريد، على مسؤوليته، وعلى عنوانه (صندوق البريد) المحدد من قبله في طلب الإكتتاب.
٥. أنه التزم بعدم سحب أو إلغاء طلبه في أي وقت بعد قبول الطلب.
٦. أنه مسؤول عن صحة إفصاحه بجنسيته.

الدفع

يجب تسليم طلب الإكتتاب إلى بنوك الإكتتاب مرفقاً بالمبلغ المطلوب على شكل شيك مسطر أو خصماً من الحساب لدى بنك الإكتتاب كضمن لعدد الأسهم المكتتب بها في الطلب. ويجب أن يكون الشيك مسحوباً لصالح "الشركة العربية الدولية للخدمات اللوجستية- قيد التأسيس"، ولا بد أن يكون الشيك بالدرهم ومسحوباً على أي فرع لبنك مرخص له بالعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة كبنك تجاري. كما يجب أن يودع الشيك مع طلب الإكتتاب في أحد الفروع المذكورة لبنوك الإكتتاب في حساب "الشركة العربية الدولية للخدمات اللوجستية- قيد التأسيس" حيث سيتم إيداعه فوراً في حساب الشركة المخصص للإكتتاب. وسيلغى أي طلب للإكتتاب إذا كان الشيك المرفق به غير مصرح به أو يتعذر صرفه من حساب المكتتب عند تقديمه لأي سبب من الأسباب. وسيصدر البنك الذي تم فيه الإكتتاب إيصالاً بالإكتتاب يسلم إلى المكتتب ويجب الاحتفاظ به إلى حين استلام إشعار التخصيص. وستعتبر النسخة الأخيرة من طلب الإكتتاب بعد تقديمه وتوقيعه وختمه من قبل بنك الإكتتاب بمثابة إيصال الإكتتاب. وسيضمن إيصال الإكتتاب بيانات اسم المكتتب وعنوانه وعدد الأسهم المكتتب بها والمبلغ المدفوع وتفاصيل شيك الدفع وتاريخ الإكتتاب.

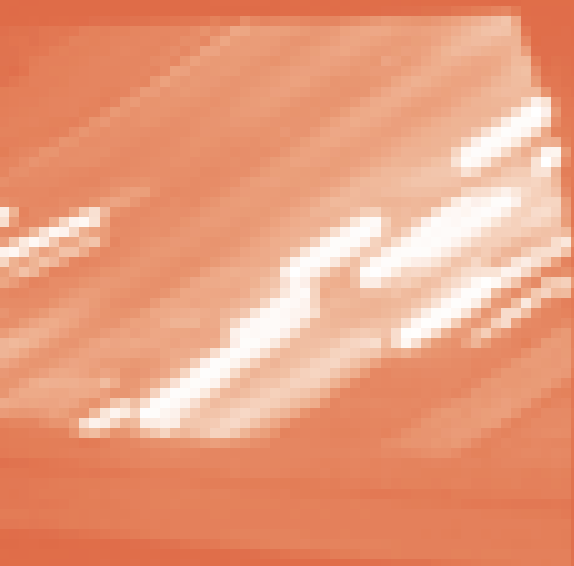
لا يسمح بالدفع نقداً وسيكون المكتتب مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أي خطأ أو تقصير ينتج عن الدفع النقدي.

مكان الإكتتاب بالأسهم

سيتم الإكتتاب بالأسهم من خلال فروع بنوك الإكتتاب والتي توجد بها طلبات الإكتتاب لمن يطلبها والمذكورة في نشرة الإكتتاب هذه. ويجب تعبئة طلب الإكتتاب كاملاً وتسليمه بعد الإطلاع على هذه النشرة وعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي إلى أي من فروع بنوك الإكتتاب المعنية. وسيطلب من المكتتبين أو من يمثلهم أو ينوب عنهم أن يؤكدوا صحة المعلومات الواردة في طلب الإكتتاب بحضور مندوب مسؤول من المصرف الذي تم فيه الإكتتاب. ويجب أن يكون كل طلب إكتتاب موقفاً بشكل واضح أو مصدقاً من قبل المكتتب أو من ينوب عنه.



عقد التأسيس والنظام الأساسي
للشركة العربية الدولية للخدمات اللوجستية
شركة مساهمة عامة





عقد التأسيس
الشركة العربية الدولية للخدمات اللوجستية
(شركة مساهمة عامة)

أنه في يوم الثلاثاء المصادف ١٥ / ٢ / ٢٠٠٥ تم الاتفاق بين كل من السادة المبينة أسماؤهم في الجدول المرفق على ما يلي:

المادة (١)

اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة مساهمة عامة طبقاً لأحكام القانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له والنظام الأساسي الملحق بهذا العقد.

المادة (٢)

اسم هذه الشركة هو "الشركة العربية الدولية للخدمات اللوجستية - شركة مساهمة عامة". ويشار إليها فيما بعد بلفظ "الشركة".

المادة (٣)

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة دبي بإمارة دبي، ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في خارجها.

المادة (٤)

مدة هذه الشركة هي مئة (١٠٠) سنة ميلادية تبدأ من تاريخ صدور قرار وزير الاقتصاد والتخطيط بإعلان تأسيسها. وتجدد بعد ذلك تلقائياً لمدد متعاقبة مماثلة ما لم يصدر قرار من الجمعية العمومية غير العادية بإنهاء الشركة.

المادة (٥)

تكون أغراض الشركة كما يلي:

١. الاستثمار في المشروعات التجارية والصناعية وتأسيسها وإدارتها بما في ذلك تملك الشركات العاملة في قطاع نقل البضائع والوثائق والمستندات عن طريق البر والبحر والجو والشحن والتخزين والخدمات اللوجستية.
٢. تأسيس أو المساهمة أو المشاركة في الشركات والمشاريع العاملة أو التي تستثمر في الأنشطة والشركات المذكورة أعلاه سواء داخل دولة الإمارات أو خارجها.
٣. إدارة الأنشطة والمشاريع المذكورة آنفاً سواء داخل دولة الإمارات أو خارجها.
٤. مزاوله أي عمل أو نشاط والقيام بأي شيء مهما كانت طبيعته والذي يكون، وفقاً لرأي مجلس إدارة الشركة مرتبطاً أو تابعاً لأي من أغراض الشركة، أو من شأنه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أن يعزز قيمة أو زيادة ربحية كل أو أي من تعهدات الشركة وممتلكاتها وموجوداتها وتدعيم مصالح الشركة أو المساهمين فيها.
٥. القيام بكافة الأعمال التي تؤدي وفقاً لرأي مجلس إدارة الشركة إلى تحقيق كل أو أي من الأغراض المنوه عنها أعلاه أو تعد تابعة لها.

المادة (١٢)

حرر هذا العقد من عدة نسخ، لكل من المتعاقدين نسخة، وتحفظ النسخ الأخرى لتقديمها إلى الجهات المختصة عند طلب التراخيص اللازمة لتأسيس الشركة.

قائمة المؤسسين

م	الاسم	عدد الأسهم	مبلغ المساهمة (درهم)	نسبة المساهمة
١	ليفنت لوجيستيكس هولدينجز	٩٩,٠٠٠,٠٠٠	٩٩,٠٠٠,٠٠٠	٪٩,٩٠
٢	المستثمر الوطني (ش.م.خ.)	٤١,٠٠٠,٠٠٠	٤١,٠٠٠,٠٠٠	٪٤,١٠
٣	إيه أي إل هولدينجز المحدودة	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٪٤,٠٠
٤	بريد الإمارات	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٣,٢٠
٥	لوجيستيكس الإمارات جروب ليمتد (ذ.م.م)	٣١,٥٠٠,٠٠٠	٣١,٥٠٠,٠٠٠	٪٣,١٥
٦	بنك الصادرات و التمويل	٢٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٦,٠٠٠,٠٠٠	٪٢,٦٠
٧	إميرتس أوبورتشونلتيز ٢ المحدودة	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٪٢,٥٠
٨	كرسنت إنفستمنس	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٪٢,٥٠
٩	بنك أوأل	٦,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٦٠
١٠	إميرتس أوبورتشونلتيز ١ المحدودة	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٥٠
١١	بيت الاستثمار العالمي	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٥٠
١٢	مؤسسة فالديفينا فاينانشيال	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٥٠
١٣	مكشف للخدمات المحدودة	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٥٠
١٤	سعد للتجارة والمقاولات	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٤٠
١٥	شركة أبو ظبي للاستثمار	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٤٠
١٦	الرؤية لخدمات الاستثمار	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٣٠
١٧	الإمارات للتأمين (ش.م.ع.)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
١٨	البطين للاستثمار (ذ.م.م.)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
١٩	بيان للاستثمار	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
٢٠	دار التمويل	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
٢١	شركة الإمارات الدولية للاستثمار (ذ.م.م.)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
٢٢	شركة الوثبة الوطنية للتأمين (ش.م.ع.)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
٢٣	شركة جيبيكا المحدودة	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
٢٤	شركة علي وأولاده (ذ.م.م.)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
٢٥	شركة مسقط أوفرسيز (ش.م.م.)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
٢٦	مجمع الشارقة ميغا مول	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
٢٧	مجموعة الإمارات للاستثمار	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
٢٨	مركز الخليج الوطني للتطوير	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
٢٩	مصرف أبو ظبي الإسلامي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
٣٠	موارد الخليج	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
٣١	الشيخ / حامد أحمد آل حامد	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
٣٢	الشيخ / سلطان صقر سلطان القاسمي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
٣٣	الشيخ / طارق فيصل خالد القاسمي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
٣٤	الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠
٣٥	الشيخة / شيخة بنت سرور بن محمد آل نهيان	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٠



م	الاسم	عدد الأسهم	مبلغ المساهمة (درهم)	نسبة المساهمة
٣٦	السيد / أحمد بطي أحمد المهيري	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٣٧	السيد / أحمد خلف أحمد العتيبة	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٣٨	السيد / أحمد سعيد البادي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٣٩	السيد / أمجد محمد يسري محمود الدويك	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٤٠	السيد / أنيس عبد الله محمد الجلاف	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٤١	السيد / إسماعيل عبد الواحد عبد الرحيم السعيد	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٤٢	السيد / حسين جاسم النوييس	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٤٣	السيد / راشد حميد علي المزروعى	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٤٤	السيد / راشد درويش أحمد سيف الكتبي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٤٥	السيد / رياض كمال	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٤٦	السيد / سعيد بن عمير	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٤٧	السيد / عايض بن ثواب بن منيع الله الجعيد	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٤٨	السيد / عبد الله محمد المزروعى	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٤٩	السيد / عبد الله ناصر أحمد عبد الله حويليل المنصوري	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٥٠	السيد / عبيد خليفة جابر المري	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٥١	السيد / علي حمد علي حمد لخريم الزعابي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٥٢	السيد / عمر زياد جعفر العسكري	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٥٣	السيد / فارس سهيل البيهوني الظاهري	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٥٤	السيد / فهد الراجحي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٥٥	السيد / ماجد سيف الغرير	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٥٦	السيد / محمد سعيد أحمد القاسمي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٥٧	السيد / محمد قرقاوي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٥٨	السيد / ناصر عبد الله ناصر حويليل المنصوري	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٥٩	السيد / هلال سعيد سالم سعيد خلفان المري	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٦٠	السيدة / أريج محمد يسري محمود الدويك	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠%
٦١	إيه سي لوجيستكس هولدينجز ليمتد	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠%
٦٢	شركة أبو ظبي الوطنية للمواد الغذائية	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠%
٦٣	لوجيستكس أوفرسيس جروب ليمتد	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠%
٦٤	مؤسسة الإمارات العامة للنقل والخدمات	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠%
٦٥	السيد / محمد علي رضا علي الهاشمي	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠%
٦٦	السيد / منصور بن عبد الله بن عبد العزيز العثيمين	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٥,٠%
	المجموع	٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٥,٠%

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع غيرها من الهيئات أو الشركات التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في داخل الدولة أو خارجها ولها أن تشتري هذه الهيئات أو الشركات أو أن تلحقها بها. تفسر أغراض وصلاحيات الشركة المنصوص عليها في الفقرات أعلاه بشكل غير مقيد وبأوسع معانيها، ويجوز للشركة أن تحقق أغراضها وتمارس صلاحياتها المذكورة في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي الأماكن الأخرى على امتداد العالم، كما يجوز لها توسيعها وتغييرها وتعديلها بأي طريقة من وقت لآخر وبقرار من الجمعية العمومية غير العادية طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية.

المادة (٦)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم موزع على مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم بقيمة اسمية قدرها درهم واحد (١) للسهم الواحد، وجميعها أسهم نقدية ويضاف إلى قيمة كل سهم فلسان (٢) مقابل مصاريف إصدار.

المادة (٧)

اكتتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد في رأس مال الشركة بأسهم عددها أربعمائة وخمسون مليون (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم بقيمة اسمية قدرها درهم واحد (١) لكل سهم مضافاً إليها فلسين (٢) مقابل مصاريف إصدار وقد دفع كل منهم كافة المبالغ المستحقة عليه وتم إيداع الحصيلة لدى بنك أبو ظبي التجاري، وسيتم طرح بقية الأسهم للإكتتاب العام. ومع مراعاة أحكام المادة (٩٢) من القانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له لا يجوز سحب هذا المبلغ إلا بقرار من مجلس الإدارة بعد صدور قرار وزير الاقتصاد والتخطيط بإعلان تأسيس الشركة وقيدها في السجل التجاري.

المادة (٨)

يتعهد المؤسسون الموقعون على هذا العقد بالقيام بجميع الإجراءات اللازمة لإتمام تأسيس الشركة، ولهذا الغرض فقد قاموا بتعيين لجنة مكونة من السادة:

السيد / عبد الله أحمد المزروعي
السيد / هلال سعيد سالم سعيد خلفان المري
السيد / ماجد سيف الغرير
رئيساً للجنة ومفوضاً عنها)
(نائباً للرئيس)
عضواً

وكولاء عنهم مجتمعين ومنفردين لتقديم طلب الترخيص لتأسيس الشركة واتخاذ الإجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التي تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو على النظام الأساسي للشركة المرفق به.

المادة (٩)

تقدر المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف الأخرى التي تلتزم الشركة بأدائها بسبب تأسيسها كشركة مساهمة عامة بحوالي عشرين مليون (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم ويتم قيدها في حساب المصروفات العامة للشركة.

المادة (١٠)

يعتبر النظام الأساسي المرفق بهذا العقد مكماً له وجزءاً لا يتجزأ منه.

المادة (١١)

بمقتضى أحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، تكون للشركة شخصية قانونية مستقلة تماماً عن الأشخاص المساهمين فيها، ولا يلتزم المساهمون بأية التزامات على الشركة إلا في حدود المبلغ (إن وجد) المتبقي غير المدفوع على ما يملكون من أسهم، ولا يجوز زيادة التزاماتهم إلا بموافقتهم الإجماعية.



النظام الأساسي

الشركة العربية الدولية للخدمات اللوجستية (شركة مساهمة عامة)

الباب الأول في تأسيس الشركة

المادة (١)

طبقاً لأحكام القانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له ولأحكام هذا النظام الأساسي تأسست بين مالكي الأسهم شركة مساهمة عامة بالشروط المقررة التالية.

المادة (٢)

اسم الشركة هو "الشركة العربية الدولية للخدمات اللوجستية ، شركة مساهمة عامة" ويشار إليها لاحقاً بلفظ "الشركة".

المادة (٣)

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة دبي بإمارة دبي ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في خارجها.

المادة (٤)

مدة الشركة هي مئة (١٠٠) سنة ميلادية تبدأ من تاريخ صدور قرار وزير الاقتصاد والتخطيط بإعلان تأسيسها. وتجدد بعد ذلك تلقائياً لمدد متعاقبة مماثلة ما لم يصدر قرار من الجمعية العمومية غير العادية بإنهاء الشركة.

المادة (٥)

تكون الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة حسبما هو مبين في المادة (٥) من عقد تأسيس الشركة.

الباب الثاني في رأس مال الشركة

المادة (٦)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم موزع على مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم بقيمة اسمية قدرها درهم واحد (١) لكل سهم وجميعها أسهم نقدية.

المادة (٧)

تكون جميع أسهم الشركة اسمية ، ويجب ألا تقل نسبة مساهمة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن ٥١٪ من رأس المال.

المادة (٨)

تدفع كامل القيمة الاسمية لهذه الأسهم عند الإكتتاب بالاضافة إلى فلسين (٢) عن كل سهم مقابل مصاريف الاصدار.

المادة (٩)

اكتتب المؤسسون الموقعون على عقد التأسيس بأسهم نقدية عددها أربعمائة وخمسون مليون (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم بقيمة اسمية قدرها درهم واحد (١) لكل سهم مضافا إليها فلسين (٢) مقابل مصاريف إصدار. وقد دفع كل منهم كامل قيمة الأسهم الاسمية التي اكتتب بها ومصاريف إصدارها وتم إيداعها جميعاً لدى بنك أبو ظبي التجاري. وتطرح باقي الأسهم النقدية وعددها خمسمائة وخمسون مليون (٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم للإكتتاب العام.

المادة (١٠)

يجب أن يتم الوفاء بكامل قيمة كل سهم مكتتب فيه ومقابل مصاريف إصداره وقدرها فلسان (٢) عن كل سهم عند التقدم بطلب الإكتتاب وذلك في المواعيد ووفقاً للإجراءات المعلن عنها في نشرة الإكتتاب. وتفيد المبالغ المدفوعة على مستندات الأسهم.

المادة (١١)

تستخرج صكوك الأسهم أو الشهادات المؤقتة بالأسهم من دفتر ذي قسائم وتعطي أرقاماً متسلسلة يوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم الشركة.

ويجب أن يتضمن السهم تاريخ القرار الصادر بالترخيص بتأسيس الشركة وتاريخ القرار الصادر بإعلان تأسيسها وتاريخ نشر كل منهما في الجريدة الرسمية وقيمة رأس مال الشركة وعدد الأسهم الموزع عليها ومركز الشركة الرئيسي ومدتها.

المادة (١٢)

يسلم مجلس الإدارة لكل مساهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار إعلان تأسيس الشركة شهادات مؤقتة بالأسهم تقوم مقام الأسهم التي يملكها. ويسلم مجلس إدارة الشركة صكوك الأسهم خلال ستة أشهر من تاريخ إشهار الشركة في السجل التجاري.

إذا قررت الشركة إصدار أسهم جديدة، يقوم مجلس الإدارة أو من يفوضه المجلس بذلك، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ سريان القرار القاضي بإصدار تلك الأسهم بتسليم كل مساهم يطلب من الشركة ذلك ويسدد الرسم الإداري الذي تحدده الشركة، شهادة أسهم تمثل الأسهم الجديدة التي يملكها ذلك المساهم. ولا يتم إصدار شهادات أسهم مؤقتة ما لم يقرر مجلس الإدارة خلاف ذلك.

المادة (١٣)

لا يلتزم المساهمون بأية التزامات أو خسائر على الشركة إلا في حدود المبلغ (إن وجد) المتبقي غير المدفوع على ما يملكون من أسهم، ولا يجوز زيادة التزاماتهم إلا بموافقتهم الإجماعية.

المادة (١٤)

يترتب على ملكية السهم قبول المساهم لنظام الشركة الأساسي ولقرارات جمعياتها العمومية، ولا يجوز للمساهم أن يطلب استرداد ما دفعه للشركة كحصة في رأس المال.

المادة (١٥)

يكون السهم غير قابل للتجزئة.



المادة (١٦)

كل سهم يخول مالكة الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة عند تصفيتها وفي الأرباح على الوجه المبين فيما بعد وفي حضور جلسات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها.

المادة (١٧)

أ. تقوم الشركة في أقرب وقت ممكن بإدراج أسهمها في واحد أو أكثر من أسواق الأوراق المالية المرخصة في الدولة. كما يجوز لمجلس الإدارة إدراجها في الأسواق المالية الأخرى خارج الدولة. ويتوجب على الشركة في حالة إدراج أسهمها في الأسواق المالية في الدولة أو في الخارج أن تتبع القوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها في تلك الأسواق ، بما في ذلك قوانين وأنظمة ولوائح إصدار وتسجيل أسهم الشركة وتداولها ونقل ملكيتها وترتيب الحقوق عليها وذلك دون حاجة إلى تعديل الأحكام الواردة في هذا النظام الأساسي في حالة تعارضها مع تلك القوانين أو الأنظمة أو اللوائح.

ب. تقوم الشركة عند اكتمال إدراج أسهمها في أحد الأسواق المالية المرخصة في الدولة باستبدال شهادات الأسهم المؤقتة ونظام سجل الأسهم ونقل ملكيتها الخاص بالشركة بنظام الكتروني لتسجيل الأسهم وقيد نقل ملكيتها وفقاً لنظام قيد وتسجيل الأسهم المعمول به في ذلك السوق. وتعتبر البيانات الواردة في هذا النظام الالكتروني نهائية وملزمة ولا يجوز الطعن فيها أو طلب نقلها أو تغييرها إلا وفقاً للنظم والاجراءات المتبعة في السوق المعني.

ج. يجوز بيع أسهم الشركة أو نقل ملكيتها أو رهنها أو التصرف أو التداول بها طبقاً لأحكام هذا النظام الأساسي. ويجب تدوين تلك التصرفات في سجل خاص يسمى "سجل الأسهم". وذلك بعد استلام الشركة أو أمين السجل إشعاراً خطياً موقعا من المتنازل والمتنازل له بذلك الشأن. وللشركة أن تطلب توثيق تلك التوقيعات أو التصديق عليها. على أنه في الأحوال التي تكون فيها أسهم الشركة مدرجة في سوق مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، تجري تلك التصرفات والتعاملات ويتم قيدها وتسجيلها طبقاً للقواعد المتبعة في تلك السوق.

د. في حالة وفاة أحد المساهمين يكون ورثته هو الشخص الوحيد الذي توافق الشركة بأن له حقوق ملكية أو مصلحة في أسهم المتوفي ويكون له الحق في الأرباح والامتيازات الأخرى التي كان للمتوفي حق فيها، ويكون له الحق بعد تسجيله في الشركة وفقاً لأحكام هذا النظام الأساسي، ذات الحقوق كمساهم في الشركة التي كان يتمتع بها المتوفي فيما يخص هذه الأسهم، ولا تُعفى شركة المساهم المتوفي من أي التزام فيما يخص بأي سهم كان يملكه وقت الوفاة.

هـ. يجب على أي شخص يصبح له الحق في أية أسهم في الشركة نتيجة لوفاة أو إفلاس أي مساهم أو بمقتضى أمر حيز صادر عن أية محكمة مختصة أن يقوم خلال ثلاثين يوماً:

(١) بتقديم البينة على هذا الحق إلى مجلس الإدارة

(٢) وأن يختار إما أن يتم تسجيله كمساهم أو أن يسمى شخصاً ليتم تسجيله كمساهم فيما يختص بذلك السهم.

و. يكون للشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين على أي مستند يتعلق بأي تعامل في أسهم الشركة وأن تطلب إثبات أهليتهما القانونية. ويعتبر المتنازل مساهماً إلى أن يتم قيد المتنازل له أصولاً في سجل الأسهم المحتفظ به بمقتضى هذا النظام الأساسي على ألا يخل ذلك بأحكام تسجيل نقل ملكية الأسهم المعمول بها في الأسواق المالية المدرجة فيها الشركة عند اكتمال إدراج أسهم الشركة في هذه الأسواق.

ز. يكون لأي مساهم الحق في شهادة بديلة عن الشهادة الخاصة بأسهم الشركة التي يملكها في حال فقدان أو تلف النسخة الأصلية، على أن يؤشر على الشهادة البديلة بأنها شهادة بديلة عن الشهادة المفقودة أو التالفة. وتمنح هذه الشهادة البديلة المساهم المعني كافة الحقوق وترتب عليه كافة الالتزامات التي كانت على الشهادة المفقودة أو التالفة.

المادة (١٨)

لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بأية حجة كانت أن يطلبوا وضع الأختام على دفاتر الشركة أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم لدى استعمال حقوقهم التحويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات جمعياتها العمومية.

المادة (١٩)

تدفع الشركة حصص الأرباح المستحقة عن السهم لآخر مالك له مقيد اسمه في سجل الأسهم بالشركة في التاريخ الذي تقرره الجمعية العمومية لتوزيع الأرباح ويكون له وحده الحق في المبالغ المستحقة عن ذلك السهم سواء كانت حصصاً في الأرباح أو نصيباً في موجودات الشركة.

المادة (٢٠)

أ. مع مراعاة أحكام المادة (٢٠٠) من القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للأسهم الأصلية كما يجوز تخفيضه بعد الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ب. ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية، وإذا تم إصدارها بأكثر من ذلك أضيف الفرق إلى الاحتياطي القانوني ولو جاوز بذلك نصف رأس مال الشركة.

ج. وتكون زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار من الجمعية العمومية غير العادية بناء على اقتراح من مجلس الإدارة في الحالتين وبعد سماع تقرير مراجع الحسابات في حالة أي تخفيض، وعلى أن يبين في حالة الزيادة مقدارها وسعر إصدار الأسهم وحق المساهمين القدامى في أولوية الإكتتاب في هذه الزيادة ويبين في حالة التخفيض مقدار هذا التخفيض وكيفية تنفيذه.

الباب الثالث

في سندات القرض

المادة (٢١)

مع مراعاة أحكام المواد (١٧٩) و (١٨١) و (١٨٣) من القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له ، للجمعية العمومية غير العادية للشركة أن تقرر إصدار سندات قرض من أي نوع كانت ، ويبين القرار قيمة هذه السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم. ولها أن تصدر قراراً بتحويل مجلس الإدارة بشكل عام تحديد مبلغ وشروط وحالات هذا الإصدار حسبما يراه مجلس الإدارة مناسباً في هذا الصدد على أن يؤشر بالقرض في السجل التجاري وتخطر وزارة الاقتصاد والتخطيط والسلطة المختصة.

الباب الرابع

مجلس إدارة الشركة

المادة (٢٢)

أ. يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يشكل من ثمانية (٨) أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية العادية بالتصويت السري. ويجب في جميع الأحوال أن تكون غالبية أعضاء المجلس بمن فيهم رئيس المجلس من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

ب. إستثناء من طريقة التعيين سالفة الذكر، فقد اختار المؤسسون مجلس الإدارة الأول للشركة من الأشخاص التالية أسماؤهم (وهم من بين المؤسسين ومن يمثلهم) لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ قرار وزير الإقتصاد والتخطيط بإعلان تأسيس الشركة:

١. السيد / عبد الله محمد المزروعى

٢. السيد / ماجد سيف الغرير

٣. الشيخ / طارق فيصل خالد القاسمي

٤. السيد / أحمد سعيد البادي

٥. السيد / هلال سعيد سالم سعيد خلفان المري

٦. السيد / عايض بن ثواب بن منيع الله الجعيد

٧. شركة المستثمر الوطني ويمثلها السيد / كريم الصلح

٨. شركة إيه أي إل هولدينج المحدودة ويمثلها السيد / إياد دوجي

المادة (٢٣)

أ. يتولى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة منصبه لمدة ثلاث سنوات، وفي نهاية هذه المدة يعاد تشكيل المجلس، ويجوز إعادة تعيين الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم.

ب. لمجلس الإدارة أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة على أن يُعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية العادية في أول اجتماع لها لإقرار تعيينهم أو تعيين غيرهم ، وإذا بلغت المراكز الشاغرة في أثناء السنة ربع عدد أعضاء المجلس أو أكثر وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية العادية للاجتماع خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ شغل آخر مركز لانتخاب من يملأ المراكز الشاغرة وفي جميع الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه ويكون هذا العضو قابلاً للانتخاب مرة أخرى.

المادة (٢٤)

ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس ويشترط أن يكون الرئيس من مواطني الدولة ويمثل رئيس المجلس الشركة أمام القضاء، وعليه تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع لديه.

المادة (٢٥)

يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضواً منتدباً أو أكثر للإدارة ، ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافآته، كما يكون له أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يمنحها بعض اختصاصاته أو يعهد إليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس.

المادة (٢٦)

لمجلس الإدارة كافة السلطات في إدارة الشركة والقيام بكافة الأعمال والتصرفات نيابة عن الشركة حسبما هو مصرح للشركة القيام به، وممارسة كافة الصلاحيات المطلوبة لتحقيق أغراضها. ولا يعد من هذه السلطات والصلاحيات إلا بما نص عليه في القانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له وعقد التأسيس أو النظام الأساسي أو بقرار من الجمعية العمومية. كما تم تفويض مجلس الإدارة صراحة ولأغراض المادة (١٠٣) من القانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له بإبرام الاتفاقيات الخاصة بالقروض لمدة تتجاوز الثلاث (٣) سنوات ورهن بعض موجودات الشركة عند الضرورة وإبراء ذمة مديني الشركة من مسؤولياتهم وإجراء المصالحات أو الموافقة على التحكيم.

لمجلس الإدارة كافة السلطات والصلاحيات لإستخدام أي من موجودات الشركة وأموالها لتمكين الشركة من شراء وتملك والاستثمار في شركات عاملة في قطاعات نقل البضائع والوثائق والمستندات برأ وبحراً وجواً والشحن والتخزين والخدمات اللوجستية. فيجوز لمجلس الإدارة على سبيل المثال لا الحصر نيابة عن وباسم الشركة إبرام الاتفاقيات والعقود الخاصة بشراء الشركات من قبل الشركة والاستثمار في تلك الشركات وإدارتها.

لا يجوز لمجلس الإدارة أن يغير في طبيعة نشاط الشركة إذا كان ذلك التغيير في النشاط جوهرياً أو من شأنه التأثير في قدرة الشركة بشكل أساسي على ممارسة نشاطها بنفس الطريقة وبنفس الدرجة السابقة مباشرة على ذلك التغيير، ما لم يكن ذلك التغيير قد أجاز بقرار من الجمعية العمومية للشركة بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (١٤١) من القانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.

ويضع مجلس الإدارة اللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية وشؤون الموظفين ومستحقاتهم المالية، كما يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات.

ويجب على كل عضو في مجلس إدارة الشركة أن يقوم خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من انتخابه عضواً في مجلس الإدارة وخلال (١٥) خمسة عشر يوماً من نهاية كل سنة مالية للشركة، بتوجيه إخطار خطي إلى الشركة بعدد الأسهم التي يمتلكها في الشركة، كما عليه أن يخطر الشركة خطياً وبصورة فورية بأية تصرفات يجريها في أي وقت على أسهمه في الشركة.

المادة (٢٧)

يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو أي شخص آخر يفوضه المجلس في ذلك على أن يتم ذلك في جميع الأحوال في حدود قرارات مجلس الإدارة.

المادة (٢٨)

يعقد مجلس الإدارة اجتماعه في المركز الرئيسي للشركة أو في أي مكان آخر خارج أو داخل دولة الإمارات العربية المتحدة يوافق عليه أعضاء مجلس الإدارة كلما دعت الحاجة إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو نائبه في حالة غيابه أو بناء على طلب عضوين من أعضاء المجلس ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة أربع (٤) مرات في السنة على الأقل.

المادة (٢٩)

لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه، ويجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه غيره من أعضاء المجلس في التصويت، وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان، ولا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد. ويعتبر عضو مجلس الإدارة حاضراً إذا كان حضوره شخصياً أو عن طريق الهاتف أو من خلال أية وسيلة مرئية كالفيديو الهاتفي.

وتصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين والممثلين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم مقامه، ولا يجوز التصويت بالمراسلة وبالرغم مما ورد في هذا النظام الاساسي، يعتبر قرار مجلس الادارة المكتوب والموقع عليه من جميع أعضاء مجلس الادارة نافذاً وصحيحاً وبمطابقة قرار اتخذ في اجتماع مجلس إدارة تمت الدعوة إليه وانعقد أصولاً.

ويعد سجل خاص تثبت فيه محاضر اجتماعات المجلس ويوقع على المحضر الأعضاء الذين حضروا الاجتماع ومقرر المجلس، ويجوز للعضو المعارض إثبات رأيه في المحضر.

يجب على أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تكون له مصلحة خاصة في أي معاملة أو مسألة مطروحة على المجلس لمناقشتها والموافقة عليها أن يخطر المجلس بهذه المنفعة، ويجب أن تدون في محضر الاجتماع، ولا يجوز لهذا العضو التصويت على القرار الخاص بهذه المعاملة أو المسألة المعنية.

المادة (٣٠)

إذا تغيب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن حضور أكثر من ثلاث جلسات متتالية بدون عذر يقبله المجلس اعتبر مستقياً.

كما يشغل أيضاً منصب عضو المجلس في حال أن ذلك العضو:

١. توفي أو أصيب بعارض من عوارض الأهلية أو أصبح عاجزاً بصورة أخرى عن النهوض بمهامه كعضو في المجلس، أو
٢. أدين بأية جريمة مخلة بالشرف والأمانة، أو
٣. أعلن إفلاسه أو توقف عن دفع ديونه التجارية حتى لو لم يقترن ذلك بإشهار إفلاسه، أو
٤. استقال من منصبه بموجب إشعار خطي أرسله للشركة بهذا المعنى، أو
٥. انتهت مدة عضويته ولم يعد انتخابه، أو
٦. صدر قرار من الجمعية العمومية بعزله، أو
٧. كانت عضويته مخالفة لأحكام المادة (٩٨) من قانون الشركات التجارية.



المادة (٣١)

لمجلس الإدارة الحق في أن يعين مديراً للشركة أو عدة مديرين أو وكلاء مفوضين وأن يحدد صلاحياتهم وشروط خدماتهم ورواتبهم ومكافآتهم.

المادة (٣٢)

مع مراعاة أحكام المادة (٣٣) من هذا النظام لا يكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين مسئولية شخصية فيما يتعلق بالتزامات الشركة الناتجة عن قيامهم بواجباتهم كأعضاء مجلس إدارة وذلك بالقدر الذي لا يتجاوزون فيه حدود سلطاتهم.

المادة (٣٣)

يكون رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسئولين تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطات الممنوحة لهم وعن أي مخالفة للقانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له أو أي قانون آخر أو لهذا النظام كما يكونون مسئولين عن أي خطأ في الإدارة.

المادة (٣٤)

بدون إخلال بأحكام المادة (١١٨) من قانون الشركات التجارية، يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ مقطوع لكل منهم بناء على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية العادية عليه. كما يجوز أن تدفع الشركة مصاريفاً أو أتعاباً إضافية أو مرتباً شهرياً بالقدر الذي يقرره مجلس الإدارة لأي عضو من أعضائه إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة أو يبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو في مجلس إدارة الشركة.

الباب الخامس في الجمعية العمومية

المادة (٣٥)

الجمعية العمومية المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها إلا في مدينة دبي.

المادة (٣٦)

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العمومية للمساهمين ويكون له عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه. ولكل مساهم أن ينيب عنه غيره من غير أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العمومية. ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة بتوكيل كتابي خاص وفق الشروط التي يحددها مجلس الإدارة. كما يجب قيد ذلك التوكيل لدى الشركة أو أمين سجلها قبل يومين على الأقل من تاريخ الاجتماع طبقاً للتعليمات الواردة في الدعوة الموجهة إلى المساهمين لحضور الاجتماع.

المادة (٣٧)

توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور اجتماعات الجمعية العمومية بإعلان في صحيفتين يوميتين تصدران باللغة العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة ويكتب مسجلة وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع بواحد وعشرين يوماً على الأقل، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول أعمال ذلك الاجتماع وترسل صورة من أوراق الدعوة لكل من الوزارة والسلطة المختصة.

المادة (٣٨)

يضع المؤسسون جدول أعمال الجمعية العمومية التأسيسية ويضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العمومية العادية وغير العادية، وفي الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العمومية بناء على طلب المساهمين أو مراجعي الحسابات أو وزارة الاقتصاد والتخطيط يضع جدول الأعمال الجهة التي طلبت عقد اجتماع الجمعية.

المادة (٣٩)

- أ. يسجل المساهمون الذين يرغبون في حضور اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية أسماءهم في السجل الإلكتروني الذي تعده إدارة الشركة في مكان الاجتماع قبل الوقت المحدد لانعقاد ذلك الاجتماع بوقت كافٍ، ويجب أن يتضمن السجل اسم المساهم أو من ينوب عنه وعدد الأسهم التي يملكها وعدد الأسهم التي يمثلها وأسماء مالكيها مع تقديم سند الوكالة. ويعطى المساهم أو النائب بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة أو وكالة. يستخرج من هذا السجل خلاصة مطبوعة بعدد الأسهم التي مثلت في الاجتماع ونسبة الحضور يتم إلحاقها بمحضر اجتماع الجمعية العمومية بعد توقيعها من قبل كل من مقرر الجلسة ورئيس الاجتماع ومراجع حسابات الشركة.
- ب. يقفل باب التسجيل لحضور اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية بعد مضي (٤٥) خمسة وأربعين دقيقة من الوقت المحدد في إعلان الدعوة للاجتماع، وعندها يعلن رئيس الاجتماع اكتمال النصاب المحدد لذلك الاجتماع أو عدم اكتماله، ولا يجوز بعد ذلك قبول تسجيل أي مساهم أو نائب عنه لحضور ذلك الاجتماع كما لا يجوز الاعتداد بصوته أو برأيه في المسائل التي تطرح في ذلك الاجتماع.

المادة (٤٠)

- يجوز إغلاق سجل الأسهم في الشركة طبقاً لتقدير مجلس الإدارة وذلك من تاريخ نشر الدعوة لعقد الجمعية العمومية وحتى انقضاء تلك الجمعية (أو لمدة أقل) على أنه في الحالات التي تكون فيها أسهم الشركة مدرجة في سوق مالية بدولة الإمارات العربية المتحدة يجب أن يتم الإغلاق طبقاً للقواعد المعنية السائدة في تلك السوق.

المادة (٤١)

- تسرى على النصاب الواجب توفره لصحة انعقاد الجمعية العمومية بصفاتها المختلفة، وعلى الأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات، أحكام القانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.

المادة (٤٢)

- يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة وعند غيابه يرأسها نائب رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة الذي يعينه مجلس الإدارة لذلك. ويعين الرئيس مقررًا للاجتماع ومراجعين اثنين لفرز الأصوات على أن تقرر الجمعية العمومية تعيينهم.

وتدون الشركة محاضر اجتماعات الجمعية العمومية وإثبات الحضور في دفاتر تحفظ لهذا الغرض وتوقع من قبل رئيس الاجتماع المعني ومقرر الجمعية وجامعي الأصوات ومراجعي الحسابات. ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسؤولين عن صحة البيانات الواردة فيها.

المادة (٤٣)

- يكون التصويت في الجمعية العمومية بالطريقة التي يعينها رئيس الجمعية إلا إذا قررت الجمعية العمومية طريقة معينة للتصويت، ويجب أن يكون التصويت سرياً إذا تعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بمساءلتهم.

المادة (٤٤)

- يدعو المؤسسون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إغلاق باب الإكتتاب في أسهم الشركة المساهمين إلى عقد جمعية عمومية تأسيسية وذلك في المكان والزمان المعينين في إعلان الدعوة لبحث جميع إجراءات التأسيس والتثبيت من صحتها وموافقتها للقانون وتعيين مراجعي الحسابات وتحديد أتباعهم والإعلان عن تأسيس الشركة نهائياً.



المادة (٤٥)

لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية العادية كلما رأى وجهاً لذلك في الزمان والمكان الذي يحدده، وتتعدد مرة على الأقل في السنة بناء على دعوة مجلس الإدارة خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية وذلك في المكان والزمان المعينين في إعلان الدعوة للاجتماع.
تتعقد الجمعية العمومية السنوية لمناقشة ودراسة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة ولاستلام ودراسة تقرير مراجع الحسابات والتصديق على ميزانية السنة المالية وحساب الأرباح والخسائر والموافقة على قواعد توزيع الأرباح ولانتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء وتعيين مراجعي الحسابات وتحديد أتعابهم وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات من المسؤولية أو تقرير رفع دعوى المسؤولية عليهم بحسب الأحوال.

المادة (٤٦)

على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية العادية للاجتماع متى طلب منه ذلك مراجع الحسابات أو عشرة من المساهمين على الأقل يملكون ٢٠٪ من رأس المال كحد أدنى، ويجب توجيه الدعوة في الحالتين خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب.

المادة (٤٧)

تجتمع الجمعية العمومية غير العادية بناء على دعوة مجلس الإدارة وفي الزمان والمكان الذي يحدده، وعلى المجلس دعوتها للاجتماع إذا طلب منه ذلك مساهمون حائزون على ٤٠٪ على الأقل من رأس مال الشركة وفي هذه الحالة يجب على المجلس توجيه الدعوة للاجتماع خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب.

المادة (٤٨)

مع مراعاة أحكام القانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له وفيما عدا زيادة التزامات المساهمين التي يشترط فيها موافقة جميع المساهمين أو تعديل الغرض الأساسي للشركة أو نقل المركز الرئيسي للشركة إلى بلد أجنبي، يجوز للجمعية العمومية غير العادية أن تعدل النظام الأساسي للشركة أيأ كانت أحكامه بما في ذلك زيادة رأس المال أو تخفيضه أو إطالة أو تقصير مدة الشركة أو إدماج الشركة في شركة أخرى أو حلها أو بيع المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر، ويشترط أن يكون موضوع التعديل قد فصل في إعلان الدعوة.

المادة (٤٩)

مع مراعاة حكم المادة (١٢٩) من القانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له لا يجوز للجمعية العمومية أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال المرفق بإعلان الدعوة. ومع ذلك يكون للجمعية العمومية الحق في المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء ذلك الاجتماع.

المادة (٥٠)

قرارات الجمعية العمومية الصادرة طبقاً لأحكام القانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له وهذا النظام ملزمة لجميع المساهمين بمن فيهم الغائبون والمخالفون في الرأي.

الباب السادس في مراجع الحسابات

المادة (٥١)

يكون للشركة مراجع حسابات أو أكثر تعيينه الجمعية العمومية لمدة سنة قابلة للتجديد وتقدر أتعابه وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها. واستثناءً مما تقدم عين المؤسسون مكتب ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) العضو في ديلويت توش توماسو مراجعاً مستقلاً للشركة يتولى مهمته الى حين انتهاء الجمعية العمومية التأسيسية.

المادة (٥٢)

تكون مراجع الحسابات الصلاحيات وعليه الالتزامات المنصوص عليها في القانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، وله بوجه خاص الحق في الإطلاع في كل وقت على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وغير ذلك من وثائق وله أن يطلب الإيضاحات التي يراها لازمة لأداء مهمته وله كذلك أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها، وإذا لم يتمكن من استعمال هذه الصلاحيات أثبت ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة فإذا لم يتم المجلس بتمكين المراجع من أداء مهمته وجب على المراجع أن يرسل صورة من التقرير إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط والسلطة المختصة وأن يعرضه على الجمعية العمومية.

المادة (٥٣)

يقدم مراجع الحسابات إلى الجمعية العمومية العادية تقريراً يشتمل على البيانات المنصوص عليها في المادة (١٥٠) من القانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، وعليه أن يحضر اجتماع الجمعية العمومية وأن يدلي في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص في ميزانية الشركة ويكون المراجع مسئولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكليلاً عن مجموع المساهمين ، ولكل مساهم في أثناء عقد الجمعية العمومية أن يناقش تقرير المراجع وأن يستوضحه عما ورد فيه. يحق لمراجع الحسابات استلام كافة الإشعارات والمراسلات الأخرى المتعلقة بأية جمعية عمومية والتي يحق لكل مساهم استلامها.

الباب السابع مالية الشركة

المادة (٥٤)

على مجلس الإدارة أن يحتفظ بدفاتر حسابات منتظمة حسب الأصول لإعطاء صورة صحيحة وعادلة عن وضع أعمال الشركة ولتفسير تعاملاتها وتحفظ هذه الدفاتر طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمطبقة دولياً، ولا يحق لأي مساهم في الشركة فحص دفاتر الحسابات تلك إلا بموجب تفويض بهذا المعنى صادر عن مجلس الإدارة.

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويستثنى من ذلك السنة المالية الأولى للشركة فتبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجاري وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.

المادة (٥٥)

على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية قبل الاجتماع السنوي للجمعية العمومية العادية بشهر على الأقل ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، وعلى المجلس أيضاً أن يعد تقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها والطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية وترسل صورة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق جدول أعمال الجمعية العمومية العادية السنوية.



المادة (٥٦)

لمجلس الإدارة أن يقتطع من الأرباح السنوية غير الصافية نسبة يحددها لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها، ويتم التصرف في هذه الأموال بناءً على قرار من مجلس الإدارة ولا يجوز توزيعها على المساهمين.

المادة (٥٧)

توزع الأرباح السنوية الصافية للشركة بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي:

١. تقتطع ١٠٪ تخصص لحساب الاحتياطي القانوني ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرًا يوازي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المدفوع وإذا نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع.
٢. يوزع الباقي من صافي الأرباح أو جزء منها بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية على الأرباح أو يرحل إلى السنة التالية أو يخصص لإنشاء مال احتياطي غير عادي، وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة.

المادة (٥٨)

يتم التصرف في المال الاحتياطي بناءً على قرار مجلس الإدارة في الأوجه التي تحقق مصالح الشركة ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين وإنما يجوز استعمال ما زاد منه على نصف رأس المال المدفوع لتأمين توزيع أرباح على المساهمين في السنوات التي لا تسمح بتوزيع أرباح وذلك وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع أحكام هذا النظام الأساسي، كما لا يجوز استخدام الاحتياطي في غير الأغراض المخصص لها إلا بقرار من الجمعية العمومية العادية.

المادة (٥٩)

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٩٤) من القانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة بناءً على قرارات الجمعية العمومية.

الباب الثامن في المنازعات

المادة (٦٠)

لا يترتب على أي قرار يصدر عن الجمعية العمومية سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في ممارسة اختصاصاتهم، وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العمومية بتقرير من مجلس الإدارة أو مراجع الحسابات وصادقت عليه فإن دعوى المسؤولية تسقط بمضي سنة من تاريخ انعقاد الجمعية. ومع ذلك إذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جريمة جنائية فلا تسقط دعوى المسؤولية إلا بسقوط الدعوى العمومية.

المادة (٦١)

تكون الشركة في حدود موجوداتها مسؤولة عن تعويض أي عضو في مجلس الإدارة، وأي مدير في الشركة عن أية مسؤولية يتحملها (باستثناء المسؤولية الجنائية) نتيجة لـ أو متصلة أو لها علاقة بالقيام بواجباته، شريطة أن يكون ذلك الشخص قد قام بذلك بحسن نية ونتيجة لاعتماد المعقول أن ما قام به إنما هو لصالح أو على الأقل لا يتعارض مع مصالح الشركة. مع مراعاة أن ذلك الشخص لا يستحق أي تعويض بخصوص أية مطالبة أو مسألة ثبتت مسؤوليته عنها تجاه الشركة بمقتضى حكم صادر من محكمة مختصة.

تقوم الشركة بدفع وتكون مسؤولة عن تعويض كافة المصاريف والأتعاب والتكاليف التي يتكبدها ذلك الشخص والمتعلقة بأي مطالبة أو دعوى أو إجراءات قضائية أو خلاف ذلك، والتي تؤكد التزامه بها ويستحق تعويضاً عنها طبقاً لما تقدم (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تلك الناشئة عن الدعاوى الجنائية التي تنتهي ببراءته منها أو إسقاط التهمة عنه).

الباب التاسع في حل الشركة وتصفيتها

المادة (٦٢)

تحل الشركة لأحد الأسباب التالية:

١. انتهاء المدة المحددة للشركة ما لم تجدد وفقاً للقواعد الواردة بهذا النظام.
٢. انتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله.
٣. صدور قرار من الجمعية العمومية غير العادية بإنهاء مدة الشركة.
٤. اندماج الشركة في شركة أخرى.

المادة (٦٣)

إذا بلغت خسائر الشركة على الأقل نصف رأس المال وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية غير العادية للنظر في استمرار الشركة أو حلها. ولا يصح أي قرار بحل الشركة قبل المدة المحددة في المادة (٤) من هذا النظام الأساسي إلا إذا صدر بأغلبية المساهمين اللازمة المنصوص عليها في المادة (١٤١) من القانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.

المادة (٦٤)

عند انتهاء مدة الشركة أو حلها قبل الأجل المحدد تعين الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفياً أو أكثر وتحدد سلطته / سلطاتهم وتنتهي وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفيين. أما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إبراء ذمة المصفيين.

الباب العاشر أحكام ختامية

المادة (٦٥)

تطبق أحكام القانون الإتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له فيما لم يرد في شأنه نص خاص في عقد التأسيس أو في هذا النظام.

المادة (٦٦)

تخصم المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العمومية.

المادة (٦٧)

يودع هذا النظام وينشر طبقاً للقانون.

المادة (٦٨)

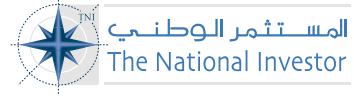
ما لم يقض السياق خلاف ذلك، لا يعتبر نفاذ أي مادة من مواد هذا النظام الأساسي محدداً أو مقيداً بالإحالة على أو الاستنتاج من أي مادة أخرى. وفي حالة اعتبار أي مادة أو أي جزء منها غير قانونية أو غير نافذة، فإن ذلك لا يمس من سلامة بقية المواد.

الجهات الاستشارية

مديرا الإكتتاب



شعاع كابيتال (ش.م.ع.)
أبراج الإمارات، الطابق ٢٨
دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣٦ ٠٠ ٣٣٠ (٤) ٩٧١+
فاكس: ٣٥ ٥٠ ٣٣٠ (٤) ٩٧١+



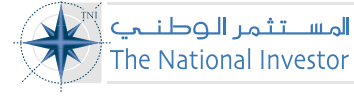
المستثمر الوطني
برج الوطنية للتأمين، الطابق السادس
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٦٢٧ ٧٨ ٧٨ (٢) ٩٧١+
فاكس: ٦٢٦ ٥٨ ٥٨ (٢) ٩٧١+
بريد إلكتروني: info@nationalinvestor.ae

أمين سجل المساهمين



شعاع كابيتال (ش.م.ع.)
أبراج الإمارات، الطابق ٢٨
دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣٦ ٠٠ ٣٣٠ (٤) ٩٧١+
فاكس: ٣٥ ٥٠ ٣٣٠ (٤) ٩٧١+

المستشار المالي



المستثمر الوطني
برج الوطنية للتأمين، الطابق السادس
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٦٢٧ ٧٨ ٧٨ (٢) ٩٧١+
فاكس: ٦٢٦ ٥٨ ٥٨ (٢) ٩٧١+
بريد إلكتروني: info@nationalinvestor.ae

المستشار القانوني

Simmons & Simmons

سيمونز وسيمونز

برج الوطنية للتأمين، الطابق العاشر
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٦٢٧ ٥٥ ٦٨ (٢) ٩٧١+
فاكس: ٦٢٧ ٥٢ ٢٣ (٢) ٩٧١+